

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٧٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد يوري كليمينكو.....(أوكرانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07363(A)



\* 1 9 0 7 3 6 3 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٧٦ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، زملائي الأعزاء، حضرات السيدات والسادة، قبل أن نشرع في مناقشة جدول أعمالنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين تقلدوا مسؤولياتهم بصفتهم ممثلين لحكوماتهم.

صاحب السعادة السيد إميليو إتكويردو مينيوي، الممثل الدائم لإكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، باسم حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامكم الجديدة.

ولدينا عدد من المتكلمين من الجلسة السابقة الذين يرغبون في أخذ الكلمة. ولدينا أيضاً طلبان لممارسة حق الرد. لكن قبل أن أعطي الكلمة للأعضاء، أود أن أقترح أن ننظر في الطلبات الجديدة المقدمة من الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر في دورة ٢٠١٩.

الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، ترد الطلبات التي تلقتها أمانة المؤتمر حتى يوم أمس، الاثنين ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عند الساعة ١٥/٠٠، في الوثيقة CD/WP.617/Add.1 المتاحة على مائدتكم. وستعرض عليكم في الجلسة العامة القادمة الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المذكور أعلاه للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعلق الجلسة لفترة وجيزة ليتمكن ممثلو الدول غير الأعضاء الذين دُعوا للتو إلى المشاركة في أعمال المؤتمر من الجلوس في مقاعدهم في قاعة المجلس.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أود أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. ولقد رأيت وفد الصين يرفع العلم، ولذا أود أن أسأل عما إذا كان يود الإدلاء ببيان أو إثارة نقطة نظام. وإذا كان الأمر يتعلق بنقطة نظام، فإني أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد جي هجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس وأشكر زملائي الأعزاء. وألاحظ مع القلق أننا نبدأ الجلسة في حوالي الساعة ١٣/١٠. وقد كان بالإمكان الإدلاء بما يقرب من ثلاثة أو أربعة بيانات خلال تلك المدة، وهذه الإضاعة للوقت ليست جيدة. ونأمل تحقيق المزيد من الانضباط في عملنا، لذا نرجو منكم القدوم مبكراً وفي الوقت المحدد وبدء اجتماعاتنا في تمام الساعة ١٠/٠٠. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على تعليقاته واقتراحاته. وإن الرئاسة تحيط علماً بما. كما نعول على دعم جميع الوفود الأخرى في مساعيها الرامية إلى الشروع في عملنا في الوقت المحدد.

وأود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. والوفد الأول في القائمة هو جمهورية فنزويلا البوليفارية، تليها إكوادور.

السيد باليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئ السفير بيوري كليمينكو، ممثل أوكرانيا، على توليه رئاسة هذا المنتدى. ونود أيضاً أن نُعرب عن تأييدنا لعملكم ولجميع مساعيكم في الأسابيع المقبلة وأن نؤكد لكم تعاوننا معكم. ويسرنا أن نعمل معكم بوصفكم أحد الرؤساء الستة للمؤتمر هذا العام، ومجدونا الأمل أن تكون هذه الدورة مثمرة وموضوعية.

ونرحب بالسيدة أنيا كاسبرسن، مديرة فرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف، ونعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي تقوم به. ونرحب أيضاً بالأمانة الجديدة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة رادها داي، ونتمنى لها كل النجاح. ونقدم تحياتنا للسفراء الموقرين ووفود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما تلك التي ستتولى الرئاسة مع فنزويلا خلال هذا العام. ونرحب ترحيباً حاراً بالسفيرين الموقرين للصين والهند، السيد لي سونغ والسيد بانكاج شارما.

السيد الرئيس، يولي بلدي أهمية كبيرة لعمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ويعتبره جزءاً لا يتجزأ من آلية نزع السلاح يجب الحفاظ عليه وتعزيزه. ونشدد على ضرورة تجاوز حالة الجمود التي يشهدها المؤتمر والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وتؤيد فنزويلا أي جهد لكسر هذا الجمود وتعزيز المؤتمر لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار. ويرى بلدنا أنه من الضروري اعتماد برنامج عمل واسع النطاق ومتوازن وشامل لعام ٢٠١٩، مع ولاية تفاوضية تأخذ في الاعتبار الأولويات المتصلة بنزع السلاح.

وسننظر في المقترحات التي قدمها رؤساء المؤتمر والدول الأعضاء. ونؤكد من جديد رغبتنا في العمل بروح من التعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر للمضي قدماً في الأعمال الموضوعية لهذا المنتدى من خلال الحوار الشفاف والتفاعلي.

السيد الرئيس، تؤكد فنزويلا مجدداً التزامها بالمؤسسات والاتفاقات القائمة المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويتعين إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات والمناقشات ذات الصلة بهذه المجالات. وإننا، إلى جانب مجموعة الـ ٢١ وحركة بلدان عدم الانحياز، نعطي أولوية قصوى لتحقيق نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد قلقنا إزاء التهديد الذي تواجهه البشرية بسبب وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتعتقد فنزويلا بأنه يجب حماية الفضاء الخارجي من أي محاولة للتسلح واستخدامه فقط في الأغراض السلمية وفقاً للقانون الدولي، لصالح جميع الشعوب.

السيد الرئيس، إننا مقتنعون بأن تعددية الأطراف هي أفضل أداة للنهوض بأعمال المؤتمر وبأن القواعد والاتفاقات المعتمدة على أساس متعدد الأطراف وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هي الوسيلة الوحيدة الفعالة والمستدامة حقاً لتناول المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ويمكن للمؤتمر أن يضطلع بدور حيوي في هذا الصدد. ولا ينبغي أن نستمر في إرجاء بدء أعمالنا الموضوعية. فصلاحيته هذا المنتدى، بل وأهميته، ستوقفان على مقدار مسارعتنا إلى مباشرة هذه المهمة. ويؤكد بلدنا من جديد استعدادنا للتفاوض على أي بند من بنود جدول الأعمال تتفق عليه جميع الدول في مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد فنزويلا فكرة المسؤولية الجماعية اللازمة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتدعو الدبلوماسية السلمية القائمة على المثل العليا البوليفارية إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يتمحور حول السلام والعدل والتنمية والاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل فنزويلا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي خصّ بها الرئاسة، وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل إكوادور.

**السيد إنكييرو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي الرئيس. واسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولدينا كل الثقة في قدرتكم على المضي قدماً بهذه المهمة الصعبة بفضل خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية. وأود أن أؤكد لكم من جديد أنكم ستجدون الالتزام والدعم الكاملين من وفد بلدي لتحقيق هذه الغاية. وإنني أشعر بالامتنان لترحيبكم الكريم بمناسبة تولي مناصبي سفيراً وممثلاً دائماً لإكوادور، ولتكرمكم باستقبالي في مكتبكم صباح هذا اليوم.

السيد الرئيس، تولي إكوادور أهمية كبيرة وبالغة لأعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه مؤسسة للتفاوض الموضوعي المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ولذلك، فإن وفد بلدي يحذوه الأمل أننا، من خلال العمل بروح حقيقية من التعاون، سنتمكن، بعد أكثر من عقد من الزمن، من الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن من شأنه أن يتيح لهذا المنتدى الاضطلاع بولايته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الدولية الأساسية والضرورية وتحقيق أعلى الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. وتلك هي مسؤوليتنا المشتركة.

وفيما يتعلق بأعمال المؤتمر لهذا العام، فإننا نرى أن المناقشات التي جرت في العام الماضي في إطار الهيئات الفرعية كانت إيجابية للغاية. وفي هذا السياق، نحبذ مواصلة تلك الحوارات من أجل التوصل إلى تفاهات مشتركة، بعضها سبق أن ورد في التقارير التي اعتمدت، ولا سيما تقرير الهيئة الفرعية ٣ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، تلتزم إكوادور منذ أمد بعيد بنزع السلاح وتعددية الأطراف. ونحن طرف في معظم الصكوك الدولية لنزع السلاح، وننتمي إلى المنطقة التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة تلاتيلولكو. وكان أحد الدبلوماسيين الإكوادوريين البارزين، الذي أصبح رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة، ضمن نخبة من الحقوقيين الذين صاغوا المعاهدة. وأعتقد أن من الجدير بالذكر أيضاً الدور الحاسم الذي اضطلعت به إكوادور في الاجتماع الموضوعي لهيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩، عندما ترأست المفاوضات الناجحة بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. كما تفاوضنا ووقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧.

وانطلاقاً من التزامها الثابت بنزع السلاح، تعتقد إكوادور أنه من الضروري تعزيز عمل هذا المؤتمر من أجل بناء الثقة المتبادلة، وبخاصة من أجل تعزيز الإرادة السياسية، لا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، لتحقيق الأهداف المحددة التي من شأنها أن تتيح إحراز تقدم كبير عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترى إكوادور، شأنها شأن معظم الدول، أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عمليتان متوازيتان ومترابطتان بالضرورة. ولهذا السبب، من المأمول أن تكون الإجراءات التي ستتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية متنسقة مع الالتزامات التي قُطعت في هذا الصدد مع العزم الأكيد على بناء وتوطيد السلام بين الأمم، مما يكفل رفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد الرئيس، تمشياً مع هذا الرأي، تؤكد إكوادور من جديد دعمها المستمر لتكثيف الجهود الرامية إلى نزع السلاح العام، وعلى سبيل الأولوية، الجهود الرامية إلى حظر وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل. وبالمثل، تعرب إكوادور عن دعمها للمقترحات المتعلقة ببدء مفاوضات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً تهدف إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتنفيذ ضمانات الأمن السلبية.

السيد الرئيس، ذكر الأمين العام في تقريره عن خطة نزع السلاح التي كشف عنها العام الماضي: "هناك لحظات في التاريخ يتظافر فيها الشجاعة والضمير الفردي والجماعي لتغيير مسار الأحداث". ومن هذا المنطلق، نأمل ألا يفتقر هذا المنتدى إلى الضمير أو الشجاعة لاتخاذ القرارات التي يحتاجها كوكبنا والتي يدعو إليها المجتمع الدولي بالحاح. ويمكنكم الاعتماد على الالتزام الثابت لإكوادور في هذا المسعى. وشكراً جزيلاً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إكوادور على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل شيلي، يليه ممثل إيران.

**السيد إغيجورين (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي الرئيس. واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم. وأؤكد لكم استمرار المشاركة البناءة لبلدي في مناقشات المؤتمر. وأرحب أيضاً بسفراء الصين والهند وإكوادور الموقرين.

السيد الرئيس، إن شيلي، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، قد تبنت عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في وقت مبكر باعتبارهما أحد العناصر الرئيسية للأمن الجماعي، كما نفذت الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي المطلوب لإنفاذهما. وبذلك نكون قد انضمنا إلى الجهود العامة الرامية إلى منع الانتشار والقضاء ليس فقط على أسلحة الدمار الشامل، بل أيضاً على الأسلحة التقليدية التي تعتبر غير متوافقة مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد ظلت شيلي ملتزمة التزاماً ثابتاً بتعددية الأطراف، والتسوية السلمية للنزاعات، وعدم الانتشار، ونزع السلاح العام والكامل. ويعكس هذا الالتزام الراسخ والمستمر إيماننا بأنه من واجبنا الأخلاقي والإنساني، بوصفنا عضواً في المجتمع الدولي، الاضطلاع بالمسؤولية الجماعية عن السلام والأمن.

وترحب شيلي بالكشف عن خطة الأمين العام لنزع السلاح التي، بالإضافة إلى إعادة تأكيدها على أن نزع السلاح وعدم الانتشار يقعان في صميم عمل الأمم المتحدة، تعطينا صورة عامة كاملة عن التهديدات الحالية وتحثنا، في الوقت نفسه، على إيجاد سبل جديدة للتعاون والعمل معاً. وتؤيد شيلي هذه الدعوة. ولهذا السبب، فإننا، في بداية هذا الجزء الأول من دورة

مؤتمر نزع السلاح، نعيد تأكيد إرادتنا السياسية لإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف التي أنشئ من أجلها هذا المنتدى والتي حققها على نحو يفوق ما هو مطلوب منه لسنوات عديدة.

السيد الرئيس، إن مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشئ بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف لمناقشة صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف والتفاوض بشأنها، يحتفل هذا العام بذكره السنوية الأربعين. وينبغي أن نتذكر أن التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، على سبيل المثال لا الحصر، جرى في إطار المؤتمر، مثلما أن التفاوض بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان في إطار سلفه.

ومع ذلك، فمن المؤسف للغاية أنه خلال العشرين عاماً الماضية، لم يكن المؤتمر في وضع يتيح له القيام بأي شيء لتوطيد الاستقرار الدولي من خلال التفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف وفقاً للولاية المسندة إليه. وفي الواقع، لم يتحقق توافق في الآراء حتى بشأن أدنى تعهد. وفي العام الماضي، كُسر حالة الجمود إلى حد ما بالاتفاق على إنشاء خمس هيئات فرعية لاستعراض ومناقشة بنود تاريخية مدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وللأسف، لم تُصمّن تلك الجهود في التقرير النهائي للمؤتمر، وكان علينا أن نكتفي بتقرير إجرائي لم ينصف بالتأكيد العمل المضطلع به خلال السنة.

سيدي الرئيس، إن تجربة العام الماضي كانت بمثابة هزيمة مرة بالنسبة لوفد بلدي. لذلك نود أن نشدد على بعض النقاط. أولاً، من غير المتصور أن نضطر مرة أخرى إلى الإصرار على ضرورة الاتفاق على برنامج عمل، حيث ينبغي أن يكون خطوة واضحة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نفهم أن برنامج العمل هو أداة منهجية لتنظيم أعمالنا. وينبغي ألا نلقي عليه العبء التاريخي الذي نعرفه وأن نكون عمليين في التفاوض بشأنه.

وكما ذكرنا في العام الماضي، رحب وفد بلدي باعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، الذي أنشئت بموجبه الهيئات الفرعية، بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح نحو اعتماد برنامج العمل. ونود في هذا العام أن نستفيد من التقدم الذي تحقق. وإن إعادة إصدار جدول أعمال الهيئات الفرعية من العام الماضي لا تلي تطلعات وفد بلدي.

ثانياً، إن الاختلافات في الرأي التي نشأت في العام الماضي بشأن بعض مواد النظام الداخلي تقودنا إلى استنتاج الحاجة إلى تحديث أساليب عمل المؤتمر. ويجب أن نميل إلى تفسير موحد لقيمتها وترتيب أهميتها وصلتها بالقضية المطروحة، حتى نتجنب تطبيقها بصورة انتقائية لأغراض تقع خارج نطاق هذا المؤتمر. وهذا أمر مرتبط بالحوار حول تفسير قاعدة توافق الآراء، وهو حوار تشتد الحاجة إليه وتأخر كثيراً. وبينما كان المقصود بها في الأصل حماية مصالح الدول الأعضاء، فقد رأينا أنه يُساء استخدامها كنوع من حق النقض الصامت.

ثالثاً، ينبغي إعادة ربط مؤتمر نزع السلاح بالواقع الموجود خارج هذه القاعة حتى يكون قريباً من شواغل مجتمعات بلداننا، توجيهاً للشفافية وتلبية للحاجة الملحة لاستعادة مشروعيتها. وبناء على ذلك، نؤيد مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر. فقد قطعنا شوطاً في القرن الحادي والعشرين ولا يمكننا أن نستمر في السماح لمبدأ السرية بأن يكون هو السائد في أعمالنا.

رابعاً، يرى وفد بلدي أنه يجب علينا أن نشدد على رفع مستوى الوعي بالقضايا الجنسانية في أعمال المؤتمر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يولي هذا المنتدى اهتماماً أكبر لمراعاة المنظور والنهج الجنساني في مسألة أسلحة الدمار الشامل.

وخلاصة القول، سيدي الرئيس، نتطلع إلى أن تُستأنف أعمال المؤتمر - الذي ينبغي أن يكون بمثابة منتدى نموذجي لنزع السلاح. وفي ضوء ذلك، يود وفد بلدي أن يسترعي الانتباه إلى الدعم الذي يقدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأن يعرب عن امتنانه له. ودليله الاستراتيجي الذي يُسترشد به في مجالات معقدة من الناحية التقنية لا يقدر بثمن. وفي الختام، سيدي الرئيس، نتمنى لكم مرة أخرى كل النجاح خلال فترة رئاستكم، ونؤكد من جديد استعداد بلدنا للإسهام في أعمال المؤتمر. وشكراً جزيلاً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل إيران، يليه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد أذارسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس. وسأتلو بيانا نيابة عن سفيرنا:

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، متمنياً لكم النجاح في إدارة مداولات المؤتمر خلال فترة رئاستكم. ونحن ندرك المهمة الهائلة التي اضطلعتم بها ونؤكد لكم التزامنا بالعمل معكم بشكل بناء في أداء مسؤولياتكم، ولا سيما في إعداد برنامج عمل متوازن وشامل. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يتشاطر بعض الأفكار معكم ومع الوفود الموقرة.

أولاً، لقد قلنا مراراً وتكراراً إن المؤتمر هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولكن في الممارسة العملية، ظل هذا المنتدى مشلولاً بلا حول ولا قوة طوال العقدین الماضيين نتيجة عدم رغبة بعض الجهات الفاعلة في معالجة نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فمن المقلق للغاية أن هذا الافتقار التقليدي إلى الإرادة السياسية، وهو أمر يؤسف له، يبدو حميداً بالمقارنة مع ما نواجهه الآن من خبث أصيل مصمّم على تعطيل مؤسسة المؤتمر بأكملها، إما باختلاق مسائل مصطنعة ذات طابع إجرائي أو استخدام خطاب انقسامي ومؤذي في المؤتمر.

ثانياً، إن السياق السياسي والأمني العام الذي نعيش فيه حالياً يجعل نزع السلاح النووي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في جلسة لمجلس الأمن قبل عام، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فإن القلق العالمي إزاء الأسلحة النووية أعلى من أي وقت مضى منذ الحرب الباردة. وهذا ليس فقط بسبب الطبيعة العشوائية والمروعة للغاية لهذه الأسلحة، بل وربما الأهم من ذلك - ولا سيما في هذه الأيام - بسبب السلوك المتهور والطائش، إلى جانب الازدراء الصريح لسيادة القانون وتعددية الأطراف والمؤسسات الدولية، الذي يتسم به السياق السياسي السائد اليوم.

ثالثاً، نشدد مع ذلك على أهمية وضع برنامج عمل متوازن وشامل يتناول على نحو سليم المسائل الأساسية ذات الأهمية الحقيقية بالنسبة للمؤتمر - وهي نزع السلاح النووي، وضمانات عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتقتضي المادة ٢٩ من النظام الداخلي للمؤتمر أن يضع الرئيس برنامج عمل للمؤتمر. وأخذاً في الاعتبار المادة ٢٨، التي تنص على أن يضع المؤتمر، في مستهل دورته السنوية، برنامج عمله، بما في ذلك جدول زمني لأنشطته خلال الدورة، نأمل أن يكون البرنامج متوازناً وشاملاً وأن يتضمن ولاية للتفاوض بشأن البنود الأربعة الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، ولا سيما نزع السلاح النووي. وهذا ليس بالأمر السهل، بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في المؤتمر منذ وقت طويل وتعقيدات المسائل المطروحة. ومع ذلك، بوصفكم أول رئيس للمؤتمر في عام ٢٠١٩ فإن لكم دور رئيسي في بدء مشاورات شفافة وواسعة النطاق بهدف إعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي ووضع برنامج عمل متوازن وشامل لعام ٢٠١٩.

ولم يكن المقرر الذي اعتمده المؤتمر في عام ٢٠١٨ والوارد في الوثيقة CD/2119، والذي أنشئت بموجبه خمس هيئات فرعية لاستكشاف إمكانية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن المسائل الأربع الأساسية وكذلك بشأن البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، سوى نقطة انطلاق. وقد ساعدت الهيئات الفرعية الخمس، إلى حد ما، في تعميق المناقشات التقنية التي أجراها أعضاء المؤتمر. لكنها بعيدة عن تحقيق أي توافق في الآراء، بسبب المواقف المتباينة للغاية بشأن المسائل الأساسية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 أُخذ من أجل دورة عام ٢٠١٨، دون المساس بأي قرار لاحق يُتخذ في بداية الدورة السنوية القادمة للمؤتمر.

رابعاً، إن أفضل ما يمكن أن ننصح به أنفسنا هو أن نعمل بما نقول قبل أن نعظ به الآخرين، أو على الأقل ألا نعظ بما لا نفعل؛ وإلا سيكون النفاق ظاهراً للعيان بشكل بارز. وأولئك الذين لم يبدوا أي احترام لسيادة القانون، واستخفوا بكلامهم، وانتهكوا قراراً لمجلس الأمن قائماً على توافق الآراء، بل ذهبوا إلى حد دفع الآخرين إلى اتباع مسارهم غير المشروع، ليس لديهم أي أساس أخلاقي لوضع مدونة سلوك للآخرين.

خامساً، بما أن أحد الوفود أشار ظلماً إلى اسم بلدي في سياق خطابه عن دولة أخرى من الدول الأعضاء، أود أن أبرز أن جمهورية إيران الإسلامية فخورة بأنها تصرفت كدولة تقوم على المبادئ وتلتزم بالقانون، على الرغم من استمرار الإجراءات الخبيثة والضغط والاستفزاز. فهل جمهورية إيران الإسلامية هي التي انسحبت بصورة انفرادية ومندفعة من اتفاق جرى التفاوض بشأنه على نحو متعدد الاطراف وأقره مجلس الأمن؟ أعتقد أن الجميع يعرف الجواب. وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أداء إيران الذي لا تشوبه شائبة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة أكثر من ١٣ مرة، مما يعني أن الاتفاق ظل قائماً فقط بفضل إحساس إيران الاستثنائي بالمسؤولية، على الرغم من حرمانها من أرباح الصفقة من جانب واحد وبشكل مححف. فماذا كان

رد إيران على هذا الفعل غير المشروع من جانب الولايات المتحدة؟ لقد لجأنا إلى محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة لانتعاش الانتصاف من التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة. وحصلنا على أمر من المحكمة يلزم الولايات المتحدة بإسقاط عقوباتها غير القانونية التي استهدفت المواطنين الإيرانيين عن طريق إعاقة وصولهم إلى الأدوية والسلع الأساسية الأخرى بشكل لا إنساني. وكان رد فعل الولايات المتحدة مثالياً حقاً، وبالغ الدلالة على إيمانها الحقيقي بسيادة القانون والأخلاقيات وحقوق الإنسان. فقد اختارت إلغاء المعاهدة برمتها التي قام عليها اختصاص المحكمة.

ولأختتم مداخلة بنبرة إيجابية جداً، أود سيدي الرئيس أن أرحب بزملائنا، سفراء الصين والهند وإكوادور الموقرين، في المؤتمر وأتطلع إلى العمل معهم. وأود أيضاً أن أرحب بالسيدة داي في الأمانة، متمنياً لها النجاح. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إيران على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يليه سفير ألمانيا.

**السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. وأود في البداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لدورة عام ٢٠١٩ لمؤتمر نزع السلاح. وأطمئنكم إلى أن وفد بلدي سيقدم لكم التعاون الكامل.

إن الرغبة المشتركة للبشرية في العيش في سلام، وتعقيد البيئة الأمنية الدولية، فضلاً عن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح العالمي، يبرهن مرة أخرى على أهمية المؤتمر بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويشكل الجمود الذي طال أمده في المؤتمر دعوة لجميع أعضاء المؤتمر لإظهار إرادتهم السياسية ومضاعفة جهودهم لكي يضطلع المؤتمر بولايته.

وفي العام الماضي، أسفرت جهودنا الرامية إلى تحقيق تقدم في عمل المؤتمر إلى إنشاء خمس هيئات فرعية أتاحت لنا إجراء مناقشات موضوعية ومتعمقة بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ورغم أنه من المؤسف فشل المؤتمر في اعتماد برنامج عمل، فإننا جميعاً نتشاطر نفس الهدف المتمثل في كسر الجمود الحالي وإعادة المؤتمر إلى العمل.

ويحدوني أمل صادق في أن يستفيد المؤتمر من العمل الهام الذي أنجز السنة الماضية ويواصل جهوده لتحقيق نتيجة موضوعية هذا العام، بما يتماشى مع التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن وفد بلدي مستعد للمشاركة الكاملة في أنشطة المؤتمر خلال دورة هذا العام.

السيد الرئيس، شهد العام الماضي تغييراً هائلاً في حالة شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر لم يكن متصوراً في الماضي. فقد اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابير استباقية جريئة منذ بداية العام الماضي، عزماً منها على وضع حد للحالة الشاذة في شبه الجزيرة الكورية، التي ظلت معرضة على الدوام لخطر الحرب، وعلى صون السلم والاستقرار في المنطقة.

وقد حوّلت الجولات الثلاث من اجتماعات القمة والمحادثات بين الكوريتين التي جرت في العام الماضي العلاقة بين الشمال والجنوب إلى علاقة ثقة ومصالحة، وأسفرت عن اعتماد إعلان بانمونجوم وإعلان بيونغ يانغ المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اللذين يعكسان عزمًا راسخاً على فتح عهد جديد من السلام في شبه الجزيرة الكورية. وقد أدى اجتماع القمة الأول بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهو اجتماع تاريخي، والمحادثات التي جرت إلى تحول كبير في العلاقات الثنائية، التي كانت الأكثر عدائية على وجه الأرض، وأسهمت إسهاماً كبيراً في كفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة.

وكما أوضح الرئيس كيم جونغ أون رئيس لجنة الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في خطاب رأس السنة الميلادية، فإن لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقف ثابت وإرادة راسخة لإقامة علاقة ثنائية جديدة، كما هو مبين في البيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبناء آلية للسلام الدائم والمستمر، والمضي قدماً نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل.

وبناء على ذلك، أعلننا أننا لن نقوم بعد الآن بصنع أسلحة نووية أو تجربتها أو استخدامها أو الإسهام في انتشارها، وقد اتخذنا تدابير عملية مختلفة. وإذا ما استجابت الولايات المتحدة لجهودنا بتدابير جديدة بالثقة وما يقابلها من إجراءات عملية، فإن العلاقات الثنائية ستتطور بشكل رائع وبوتيرة سريعة، مع اتخاذ المزيد من الخطوات المحددة التي تفتح عهداً جديداً. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوفاء بمسؤوليتها في إنشاء آلية للسلام الدائم والمستمر في شبه الجزيرة الكورية والسعي إلى تحقيق نتائج يمكن أن تكون موضع ترحيب من المجتمع الدولي.

السيد الرئيس، إن الحالة المستقرة في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة لم تتأت بسهولة، والبلدان التي ترغب حقاً في السلام تتحمل المسؤولية المشتركة عن تقدير الحالة الراهنة تقديراً عالياً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أمني في أن يدعم المجتمع الدولي موقفنا الصادق وجهودنا المخلصة لتعزيز التطور الإيجابي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، وألا يدخر جهداً لتشجيع الاتجاه الحالي نحو السلام والاستقرار. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير ألمانيا، يليه ممثل باكستان.

**السيد بيرفريت (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لكم. السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات الزملاء الكرام، تؤيد ألمانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. السيد الرئيس، سمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح خلال دورة ٢٠١٩. وأود أن أؤكد لكم دعم ألمانيا المستمر والكامل لكم ولملكيتكم.

السيد الرئيس، نحن بحاجة إلى النظر في الحالة الراهنة للمؤتمر في ضوء التحديات الهائلة التي يواجهها العالم: فالنظام المتعدد الأطراف والقائم على القواعد يواجه تحديات متزايدة، وحالة

عدم الاستقرار آخذة في التفاقم، واحتمال حدوث سباق جديد للتسلح هو للأسف احتمال حقيقي، سواء من حيث العدد أو من خلال التطورات التكنولوجية. وإن المصير غير المؤكد لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الذي يلقي بظلاله على تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية هو أحدث مثال يبرز الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها هيكل الأمن الدولي.

وعلى أن نتصدى لاضمحلال المعاهدات والنظم التي ساهمت منذ عقود في الأمن والاستقرار الدوليين. وعند القيام بذلك، نحتاج إلى استخدام إمكانات جميع المحافل المتاحة، بما في ذلك المؤتمر. ومع ذلك، فإننا، بوصفنا دولاً كلفتها بالإجماع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقيام بذلك في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لا نفي بولاية هذه المؤسسة. السيد الرئيس، أيها الزملاء، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بفقدان السيطرة على مثل هذه الهيئة، التي تمثل منتدى يتيح كل إمكانية للتواصل البناء والحلول المستدامة.

وقد عكست دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨ تزايد التوتر والصعوبة في البيئة السياسية والأمنية الدولية. وفي هذا الصدد، لم نفاجأ بالتقلبات الشديدة التي رأينا في المؤتمر. ومع ذلك، حقق العمل في الهيئات الفرعية الخمس المنشأة عملاً بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 لدورة العام الماضي من المؤتمر إنتاجية كبيرة، واختتمت أربع هيئات فرعية عملها بإصدار تقارير. ورأينا مناقشات تفاعلية متعمقة بشأن جميع المواضيع التي نوقشت. وأعطتنا هذه التجربة لمحة عن الإمكانيات الكبيرة التي لا تزال تملكها هذه المؤسسة.

ونعتقد أن هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم بشأن جميع المواضيع المدرجة في ولاية المؤتمر، ولكن لن يكون هذا ممكناً إلا إذا كنا على استعداد للعمل مع بعضنا البعض: هناك حاجة لمزيد من التطورات فيما يتعلق بنزع السلاح النووي لتمهيد الطريق أمام المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ويجب أن نواصل الجهود الرامية إلى الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال هذا يمثل الخطوة العملية المقبلة، التي طال انتظارها، نحو الوفاء بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، من شأن ضمانات الأمن السلبية أن تشكل أداة فعالة للغاية لزيادة الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسيعود ذلك بالنفع على البيئة الأمنية العالمية عموماً. وأخيراً، يفرض علينا الفضاء تحديات جديدة لا تسمح بالاستمرار في تأجيل المناقشات الموضوعية وتتطلب بذل جهود مشتركة.

السيد الرئيس، ينبغي أن ينصب جهدنا الرئيسي على الاتفاق على برنامج عمل كأساس لبدء مفاوضات موضوعية في مختلف جوانب العمل. وفي ظل عدم وجود برنامج العمل هذا، شكّل إنشاء الهيئات الفرعية في العام الماضي خطوة بناءة إلى الأمام. وفي ضوء هذه التجربة - وفي حال تبين أن برنامج العمل غير قابل مرة أخرى للتحقيق من الناحية السياسية - فإن ألمانيا تؤيد بشدة استئناف عمل الهيئات الفرعية في عام ٢٠١٩ من أجل مواصلة المناقشات المثمرة التي بدأت العام الماضي.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الوشيك، فإننا ندرك جميعاً أننا نقف عند منعطف حاسم. وقد خدمتنا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل جيد على مدى نصف قرن، حيث كبحت الانتشار النووي ورفعت تدريجياً معايير الضمانات. ومن الواضح أن حكمة هذه

المعاهدة الشديدة الأهمية تكمن في التوازن الدقيق بين الأولويات. ولن نتمكن من تمهيد الطريق لمستقبل ناجح إلا إذا التزمنا التزاماً كاملاً بالركائز الثلاث. ويشمل ذلك بذل جهود كبيرة من أجل نزع السلاح النووي. وتقدم خطة العمل لعام ٢٠١٠ توجيهات كافية لاتخاذ الخطوات العملية، مع التزامات بزيادة الشفافية بشأن الترسانات النووية، وإحراز التقدم في التحقق من نزع السلاح النووي، والحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب والاستراتيجيات الدفاعية، وخفض حالة التأهب للأسلحة النووية.

السيد الرئيس، إن الحوار الحقيقي ممكن، لذا دعونا نحاول العودة إلى العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن وعلى أساس ما يمكن تحقيقه. وألمانيا مستعدة مرة أخرى للقيام بدورها في عملنا المشترك، وحتى أكثر من ذلك إذا طلب منها ذلك.

في الختام، أود أن أوجه انتباهكم إلى التحديات التي تطرحها القضايا الناشئة، والتي أشرت إليها من قبل في سياق الفضاء. ويتعين علينا أن نبدأ في التفكير في ضرورات الحد من الأسلحة في القرن الحادي والعشرين. كيف ستؤثر التكنولوجيات الجديدة على النظم القائمة لتحديد الأسلحة؟ كيف يمكننا أن نكون في وضع أفضل لناخذ في الاعتبار التكنولوجيات التي بإمكانها أن تغير طبيعة الحرب؟ ومن أجل المضي قدماً في هذه الأفكار، سيستضيف وزير خارجية بلدي، السيد هيكو ماس، مؤتمراً دولياً بشأن التكنولوجيات الجديدة وتداعياتها على تحديد الأسلحة. ومن المقرر أن يعقد هذا المؤتمر في برلين في ١٥ آذار/مارس. ولعلكم تلقيتم جميعاً رسالة تدعوكم إلى تسجيل هذا التاريخ، ونحن نتطلع إلى مساهماتكم وأفكاركم. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل باكستان.

**السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لكم سيدي الرئيس. وأود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم كامل الدعم والتعاون من جانب وفد بلدي. ونرحب بسفراء الصين والهند وإكوادور في المؤتمر، وكذلك الأمانة الجديدة للمؤتمر، ونتطلع إلى العمل معهم جميعاً. ونشكر أيضاً السيد مولر على ملاحظاته الثاقبة التي أدلى بها في الأسبوع الماضي.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للطلب الذي تقدمت به فلسطين للمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب، ويأسف لعدم إمكان الموافقة عليه. السيد الرئيس، تولي باكستان أهمية بالغة لعمل المؤتمر وتظل ملتزمة بضمان سير أعماله على نحو فعال. وإن المؤتمر، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح في العالم، هو جزء حيوي لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وقد أصدر معاهدات شديدة الأهمية في الماضي.

وتكمن قوة المؤتمر في أن جميع الدول ذات الأهمية العسكرية تشارك فيه على قدم المساواة وتستطيع حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء. وهذه الخصائص لا غنى عنها لأي منتدى يُعالج قضايا نزع السلاح والأمن. والمأزق الذي يواجهه المؤتمر هو نتيجة للبيئة الاستراتيجية السائدة والافتقار إلى إرادة سياسية من أجل النهوض على نحو تعاووني

بالأهداف المتمثلة في إشاعة السلام والأمن ونزع السلاح على أساس غير تمييزي على الصعيدين الدولي والإقليمي. وهو لا يتعلق بأساليب عمل المؤتمر أو نظامه الداخلي.

السيد الرئيس، تظل باكستان ملتزمة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل بطريقة عالمية يمكن التحقق منها وغير تمييزية، وتؤيد بدء المفاوضات من أجل تحقيق هذا الهدف في المؤتمر. وإن الهدف من هذه العملية، حسب ما سلمت به الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ينبغي أن ينصب على تحقيق الأمن الغير المنقوص بأقل مستوى ممكن من التسليح والقوات العسكرية.

وتؤيد باكستان أيضاً بدء المفاوضات التي طال انتظارها بشأن ضمانات الأمن السلبية. وقد ظلت هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال المؤتمر منذ دورته الأولى، التي عقدت قبل ٤٠ عاماً. وفي انتظار نزع السلاح النووي، ينبغي للمؤتمر أن يبرم معاهدة عالمية تجسد التطلعات الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الحصول على ضمانات ملزمة قانوناً من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وقد حان الوقت بشكل بارز للتفاوض بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تدعمها باكستان لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن هذه المعاهدة أن تسهم في إحلال السلام والأمن الدوليين من خلال الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي، الذي هو تراث مشترك للبشرية جمعاء، إلى ساحة جديدة للنزاع والتنافس العسكري.

وباكستان أيضاً مستعدة للانضمام إلى العمل الموضوعي في المؤتمر بشأن القضايا الناشئة الأخرى التي لها تأثير مباشر على السلام والأمن الدوليين، مثل الحرب الإلكترونية والأسلحة المستقلة والإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

السيد الرئيس، إن أي معاهدة محتملة بشأن تحديد الأسلحة أو عدم الانتشار أو نزع السلاح لا تقدم منافع أمنية منصفة لجميع الدول ستكون فكرة موؤودة في مهدها، كما يتبين من الفشل في بدء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة تتناول جزئياً إنتاج المواد الانشطارية. ويظل موقف باكستان الثابت من معاهدة المواد الانشطارية دون تغيير. ونعتقد أن أي معاهدة تؤدي فقط إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية، على النحو المتوخى في إطار ولاية شانون والمفضل من جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التي تمتلك مخزونات كبيرة من هذه المواد، من شأنها ألا تسهم كثيراً في نزع السلاح النووي. ومن شأنها أن تعرض أمن باكستان للخطر، ما لم تعالج التباينات الهائلة في المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. ومما زاد من تفاقم هذه الحالة الاستخفاف الصارخ بمعايير عدم الانتشار وممارسة الكيل بمكيالين لتحقيق أهداف سياسية ومنافع اقتصادية قصيرة النظر تشكل خطراً على الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا وما وراءها.

ولا يمكن لباكستان أن تنضم إلى أي مناقشات أو مفاوضات ابتدائية أو مفاوضات أو أعمال تحضيرية تتعلق بإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. فهذه الولاية لم تعد مفيدة وصالحة كأساس للعمل الموضوعي بشأن معاهدة. ولا تزال هناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر بشأن أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بهدف المعاهدة ونطاقها، وهي

جوانب يلزم حلها مسبقاً بما يرضي جميع الأطراف. وما دام توافق الآراء بشأن هذين الجانبين الأساسيين بعيد المنال، كما هو الحال الآن، فإن أي عمل ينصب على عناصر أخرى وثيقة الترابط، مثل التعاريف والتحقق والترتيبات القانونية والمؤسسية، سيكون سابقاً لأوانه وغير متوازن.

السيد الرئيس، يرى وفد بلدي أن الخلاف بشأن بدء المفاوضات الرسمية في المؤتمر لا ينبغي أن يمنعنا من إجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وقد تضمنت المناقشات غير الرسمية التي أجريت في الهيئات الفرعية الخمس في العام الماضي، وكذلك في السنوات السابقة في شكل الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً وفي إطار الجداول الزمنية للأنشطة، دراسة قيمة ومتعمقة لجميع المسائل ذات الصلة. وساعدت على تفهم كل طرف بطريقة أفضل لشواغل وتوقعات الطرف الآخر، مما أتاح فرصة لتعزيز أوجه التقارب وتضييق شقة الاختلافات. ونرى جدوى في مواصلة هذا العمل.

السيد الرئيس، نحيط علماً بملاحظاتكم الاستهلاكية التي أدلتم بها في الأسبوع الماضي وأعربتم فيها عن عزمكم على وضع مشروع برنامج عمل للنظر فيه. وبالنسبة لهيئة قائمة على توافق الآراء مثل المؤتمر، فإن أي مشروع مقرر لا يجب أن يقدم إلا بعد إجراء مشاورات مستفيضة بطريقة شفافة وشاملة وينبغي أن يستهدف الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن وفد بلدي، في حدود موقفنا الوطني المبين للتو، سيتعاون معكم على نحو بناء للغاية في التوصل إلى إطار متوازن وشامل لإجراء عمل موضوعي، يمكن أن يحظى بتوافق الآراء، في المؤتمر هذا العام. وعلينا أن نكون واقعيين وعمليين من خلال التركيز على المجالات التي يمكن أن توحدنا بدلاً من تلك التي قد تثير الانقسام. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا، يليها ممثل إيطاليا.

**السيدة هاكالا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. بالنسبة عن وفد بلدي، أود أيضاً أن أرحب بسفير الصين السيد لي سونغ، وسفير الهند السيد شارما، وسفير إكوادور السيد إتكويردو مينيو، وكذلك أمينة المؤتمر، السيدة داي، في مجتمع نزع السلاح.

وتؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في الجلسة الأولى للمؤتمر، بما في ذلك دعوة الاتحاد الأوروبي لروسيا للتعجيل بمعالجة الشواغل الخطيرة المعرب عنها بشأن امتثالها لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بطريقة موضوعية وشفافة.

واسمحوا لي بأن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. السيد الرئيس، تعتقد فنلندا أن دعم وتطوير النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد هو السبيل لمعالجة مشاكل الأمن العالمي الآخذة في الزيادة والتعقيد. وفي أيار/مايو الماضي، عندما قدم الأمين العام للأمم المتحدة خطته لنزع السلاح، قال: "المفارقة هي أنه عندما تسعى كل دولة إلى تحقيق أمنها الخاص دون اعتبار للآخرين، فإننا نخلق حالة من انعدام الأمن العالمي تهددنا جميعاً. ويشكل نزع السلاح - بما في ذلك تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، والحظر، والقيود، وبناء الثقة، والإزالة عندما

يقتضي الأمر ذلك - أداة أساسية لتأمين عالمنا ومستقبلنا. " ومن خلال هذه الكلمات، ذكرنا الأمين العام بهدف عملنا.

ومع ذلك، فإن عمل المؤتمر هو نتاج عصره. وفي ظل الحالة الأمنية العالمية الراهنة، ندرك أن الاتفاق على برنامج عمل قد يكون هدفاً بعيد المنال. وإننا نحبي طموحكم في السعي إلى تحقيق هذا الهدف، وفنلندا على استعداد للعمل بصورة بناءة مع الوفود الأخرى والتعاون معها بشكل جيد من أجل تحقيقه.

السيد الرئيس، على الرغم من الجمود الذي أصاب المفاوضات منذ أمد بعيد، فإن التقدم الطفيف الذي أحرز في السنوات الأخيرة قد مكن من تمهيد الطريق لإبرام معاهدات جديدة في مجال نزع السلاح. فقد كُلف الفريق العامل غير الرسمي لعام ٢٠١٥ بوضع برنامج عمل. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يكن ممكناً تحقيقه، فقد أتاح للدول الأعضاء في المؤتمر إمكانية مناقشة الخيارات بطريقة شفافة. ونتج عن تلك المناقشات إصدار تقرير بتوافق الآراء. وفي عام ٢٠١٧، حدد الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً قضايا للعمل الموضوعي ومجالات تشكل أرضية مشتركة لوضع برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. وفي العام الماضي، ركزت الهيئات الفرعية الخمس على الأعمال الموضوعية المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، مع اعتماد أربعة تقارير.

وعندما يتعذر اتخاذ خطوات أكبر، ترى فنلندا أنه من المفيد مواصلة الطريق نحو نزع السلاح من خلال التحضير للمفاوضات. وفي هذه المرحلة، فإن أقل ما يمكن أن يفعله المؤتمر، في رأينا، هو الاتفاق على إنشاء هيئات فرعية تستأنف العمل من حيث انتهى في العام الماضي. ومن شأن طرح مسائل أكثر تحديداً للتداول أن يبسط عمل الهيئات الفرعية.

ونعتقد أن الأعمال الموضوعية للمؤتمر لهذا العام ينبغي أن تشمل على الأقل المضي قدماً نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتحسين ضمانات الأمن السلبية.

السيد الرئيس، من أجل المضي قدماً في نزع السلاح على الوجه الأكمل، ينبغي أن تكون جميع شواغل وخبرات الجنسين جزءاً من المناقشات. وندعو إلى المساواة بين الجنسين في مجال نزع السلاح، أي وفود تشمل الجنسين ومراعاة اختلاف تأثير الأسلحة على الجنسين. ونثني على لاتفيا، رئيسة المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، لإيلاء الأولوية لنوع الجنس والعنف الجنساني المتصل بالأسلحة أثناء رئاستها للمؤتمر، ونأمل أن تحذو النظم الأخرى لنزع السلاح حذو هذا النموذج. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة فنلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، تليه سفيرة النمسا.

**السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. وأود في مستهل بياني أن أهنئكم على توليكم مسؤولية الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. سيدي الرئيس، تؤمن إيطاليا إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا نزال

ملتزمين بتعزيز هذه القيم والنهج في جميع المحافل ذات الصلة. وإن الوضع الأمني الراهن، الذي يتميز بتزايد التوترات وانتشار الأسلحة وسرعة تغير البيئة، يولد شعوراً جديداً بضرورة الاستعجال فيما نبذله من جهود.

والمؤتمر هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في العالم، ويبقى دوره حاسماً. ونحن نتفهم ونتشاطر تماماً الشعور بالإحباط الناجم عن المأزق الذي تمر منه أعمال المؤتمر منذ أمد بعيد، وهو أمر يؤسف له. وما زلنا مقتنعين بأن المؤتمر هيئة فريدة لا غنى عنها في مجموعة أدوات مجتمع نزع السلاح، رغم أنه من الواضح أن إمكانياته لا تُستغل. ومن واجبنا أن نعمل من أجل الحفاظ على دوره وإعادة تنشيطه.

وأعربت إيطاليا عن تقديرها للمناقشات البناءة والموضوعية التي عقدت في العام الماضي في الهيئات الفرعية الخمس للتوصل إلى تفاهم بشأن مجالات القواسم المشتركة، وتعميق المناقشات التقنية، وتوسيع مجالات الاتفاق، والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك الصكوك القانونية للمفاوضات. ونثني على المنسقين على جهودهم وقيادتهم للمضي قدماً بهذا العمل الهام، وفقاً لولاية الهيئات الفرعية. ويُعد اعتماد أربعة تقارير موضوعية للمرة الأولى منذ سنوات خطوة هامة إلى الأمام، ويمكن أن يشكل أساساً متيناً يُستند عليه في عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، نأسف لعدم تمكن المؤتمر من الاتفاق على تقرير موضوعي نهائي؛ فقد كان من شأن ذلك أن يكون ذا أهمية قصوى لكي يعكس العمل الهام الذي أُنجز في الهيئات الفرعية الخمس.

السيد الرئيس، إننا نتطلع إلى اقتراحكم بشأن برنامج العمل، وندعم الجهود التي تبذلونها للتوصل إلى اتفاق بشأنه. وبالنسبة لإيطاليا، لا يزال الاستئناف الفوري للمفاوضات في المؤتمر يمثل أولوية. وفي الوقت ذاته، إذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، فإن إيطاليا ستدعم إعادة إنشاء الهيئات الفرعية لإتاحة إجراء مزيد من المناقشات المنظمة والتقنية طوال دورة عام ٢٠١٩.

السيد الرئيس، تتفق إيطاليا بالكامل مع هدف إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وهي ملتزمة التزاماً راسخاً بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار بوصفها عناصر أساسية من عناصر سياستها الخارجية. وفي هذا الصدد، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي، ببركاتها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير وبلا شروط.

ومن أولوياتنا الرئيسية كذلك التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. ونواصل تأييد الشروع الفوري في المفاوضات داخل المؤتمر بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونرحب بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١. ونعتقد أنه سيكون من المهم

الاستفادة من عمل هذا الفريق وإثراء مفاوضاتنا داخل المؤتمر بشأن هذه المعاهدة بمدخلاته المثمرة. ورشما تُدرج هذه المعاهدة، نعتقد أنه ينبغي لجميع الدول المعنية أن تتقيد بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونحن أيضاً ندعم استئناف المناقشات الموضوعية بشأن ضمانات الأمن السلبية، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن، بقصد وضع توصيات تتناول جميع نواحي هذه الضمانات، مع عدم استبعاد إبرام صك دولي ملزم قانوناً.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية رئيسية عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولئن كنا نرحب بالتخفيضات التي أجرتها حتى الآن معظم تلك الدول، فإننا نشجعها على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية. ونعرب عن ارتياحنا لإعلان الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠١٨، أنهما يستوفيان الحدود الرئيسية التي تنص عليها المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية. ونشجعهما على تمديد المعاهدة وإجراء المزيد من المناقشات بشأن مسائل بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ.

وقد كان لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى دور حاسم في تعزيز الأمن الأوروبي على مدى أكثر من ٣٠ عاماً. واليوم، نشعر بالقلق الشديد إزاء مستقبل هذه المعاهدة، ونعتقد أنه ينبغي ألا يُدخر أي جهد للحفاظ عليها وضمان تنفيذها تنفيذاً كاملاً وقابلاً للتحقق. ولذلك، ندعو روسيا لإظهار امتثالها للمعاهدة بطريقة موضوعية وشفافة.

كما تقدر إيطاليا جميع المبادرات المتخذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، بوصفها أدوات هامة لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ونرحب بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، في ضوء الاتجاه المتزايد نحو نقل مفاوضات نزع السلاح خارج المؤتمر، نواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى خطراً ملموساً يتمثل في تهميش المؤتمر وجعله، في نهاية المطاف، عديم الجدوى. وفي الوقت نفسه، يتطلب تدهور البيئة الأمنية تجديده العزم على المضي قدماً في تحقيق أهدافنا المشتركة لنزع السلاح ويولد شعوراً جديداً بضرورة الاستعجال فيما نبذله من جهود. ونحن ندرك النتائج الإيجابية للغاية التي باستطاعتنا تحقيقها عندما توثق الدبلوماسية أكلها. وعقب الأحداث المثيرة للقلق الشديد التي وقعت في عام ٢٠١٧، عندما شكلت التجارب النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً قاسياً للسلم والأمن الدوليين ولنظام عدم الانتشار، فإن المحادثات الرفيعة المستوى بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي جرت في النصف الأول من عام ٢٠١٨، إلى جانب قمة سنغافورة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أثمرت تطورات إيجابية. ونأمل بشدة أن تفضي هذه الخطوات إلى حوار صريح وبناء يرمي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية نزحاً كاملاً يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة مثلاً آخر من الأمثلة المهمة لما يمكن تحقيقه من نتائج من خلال الدبلوماسية. ويظل هذا الاتفاق عنصراً رئيسياً في سياق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز هيكل عدم الانتشار ويضطلع بدور أساسي في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن على المجتمع الدولي أن يظل ملتزماً بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل، ما دامت إيران مستمرة في التقييد بصرامة بالتزاماتها المتعلقة بالمسألة النووية. كما نؤكد مجدداً أهمية التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحو لي السيد الرئيس أن أشدد مرة أخرى على أن بلدي على استعداد للعمل مع جميع الشركاء للمضي قدماً في تحقيق أهداف وقيم نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح وفي جميع المحافل الأخرى ذات الصلة، بدءاً من الدورة الثالثة المقبلة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، نعتقد إيطاليا أن زيادة تفاعل مؤتمر نزع السلاح مع المجتمع المدني، على نحو واسع يشمل الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، يمكن أن يسهم إسهاماً رئيسياً في عملنا، مثلما تشهد بذلك، على سبيل المثال، المدخلات المفيدة للغاية التي قدمها الخبراء إلى الهيئات الفرعية في العام الماضي، مما ساعد على تعميق مناقشاتنا التقنية وأثرى نقاشنا بشكل كبير. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفيرة النمسا تليها الجمهورية العربية السورية.

**السيدة تيخي - فيسليبرغر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. إن النمسا تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي.

وبصفتنا الوطنية، أود أن أضيف الملاحظات التالية. أولاً وقبل كل شيء، على غرار الآخرين، نرحب بجميع الزملاء الجدد في هذا المؤتمر المهم. وقد عاد نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة إلى احتلال موقع محوري في السياسة العالمية. وإن المعاناة التي لا يمكن تصورها والتي سببتها أسلحة الدمار الشامل قد أطلت بوجهها القبيح في القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي افترض فيه الكثيرون أن العالم قد أغلق ذلك الفصل المظلم من تاريخه. كما أن المخاطر العالمية للأسلحة النووية أصبحت من جديد موضع تركيز شديد بعد أن جرى تجاهلها لفترة طويلة. ويجب أن نعتبر ذلك بمثابة دعوة إلى العمل وأن نضغط من أجل إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويسهم تنفيذها الفعال في صون السلام والأمن الدوليين. وفي أوقات التوتر الجغرافي السياسي، يصبح بذل الجهود من جانب الأوساط المعنية بنزع السلاح أكثر إلحاحاً.

وما فتئت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تشكل ركيزة من ركائز الأمن الأوروبي على مدى العقود الثلاثة الماضية. وبفضل هذه المعاهدة، أزيلت حوالي ٣٠٠٠ قذيفة حاملة لرؤوس حربية نووية وتقليدية ودمرت على نحو يمكن التحقق منه. وإن الحفاظ عليها كمعاهدة صالحة للبقاء أمر بالغ الأهمية. وندعو إلى الحوار البناء بين الطرفين لمعالجة شواغل الامتثال بطريقة موضوعية وشفافة ودعم المعاهدة والحفاظ على فوائدها الأمنية. ولن يكون لتآكل المعاهدة عواقب وخيمة فقط على أمن الدول الأطراف فيها وأوروبا، بل وعلى العالم بأسره.

وفي الوقت الراهن، هناك تركيز وثيق على المناخ الأمني، مع مساع لتبرير محاولات التراجع عن الالتزامات القانونية، بل ورفع مستوى الترسانات. ويتناقض هذا تناقضاً مباشراً مع

ما عملنا عليه هنا في مؤتمر نزع السلاح بلا تردد - أي دعم وتقوية وزيادة تعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبدلاً من زيادة حدة التوترات من خلال التعزيز العسكري، يتيح لنا نظام نزع السلاح آليات لنزع فتيلها. وإنه في الظروف الصعبة على وجه التحديد حيث يجب أن نستفيد من المنتديات المتعددة الأطراف التي توفر فرصة للتحوار، بما في ذلك بشأن القضايا الحساسة، واستعادة الثقة. وعلينا الاستفادة من تعددية الأطراف الفعالة وإيجاد حلول سلمية للتحديات الأمنية الملحة الكثيرة التي نواجهها. ويبين التاريخ ما يمكن إنجازه.

والواقع أن بعض أهم اتفاقات نزع السلاح اعتمدت في أوقات اشتداد التوتر. ففي أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، التي أوصلت العالم إلى شفا حرب نووية، تسارعت الجهود المبذولة منذ أمد طويل للتفاوض بشأن حظر جزئي للتجارب النووية. وفي آب/أغسطس ١٩٦٣، أي بعد تسعة أشهر فقط من أزمة الصواريخ الكوبية، فُتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١٩١١ الذي يضع الأساس لنزع السلاح النووي في أمريكا اللاتينية، مما أدى إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية بعد مرور خمس سنوات.

وفي الماضي، حقق المؤتمر نجاحات بارزة وأسهم إسهاماً فعالاً في الساحة المتعددة الأطراف. ورسمت المعاهدات المتفاوض بشأنها في المؤتمر ملامح نظام نزع السلاح وعززت الأمن الدولي على المدى الطويل. فقد جرى التفاوض في المؤتمر على معاهدات شكلت علامات فارقة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفيما يخص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نشيد بتصديق تايلند الأخير، وهي من الدول المدرجة في المرفق ٢. ويشير ذلك بوضوح إلى الأهمية المستمرة للمعاهدة وبدل على أن نزع السلاح يؤخذ مأخذ الجد. وينبغي للدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ أن تكف عن تأخير انضمامها لأنها تنتظر انضمام دول أخرى. فقد حان الوقت لها أيضاً أن تكون قدوة يُحتذى بها لكي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أخيراً حيز التنفيذ.

وعلى الرغم من الجمود الذي دام أكثر من عقدين من الزمن، لا يزال وفد بلدي يعتقد أن بإمكان المؤتمر الاضطلاع بالولاية التي كلفه بها المجتمع الدولي. ويمكن للمؤتمر أن يسهم من جديد في تعزيز السلام والاستقرار العالميين. ويؤيد وفد النمسا تأييداً تاماً الجهود التي تبذلونها، السيد الرئيس، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل. وإننا نثق بقيادتكم المقتدرة لزيادة دفع المؤتمر باتجاه الخروج من حالة الجمود.

السيد الرئيس، إن منع العواقب الإنسانية الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية، بما لها من آثار وخيمة على كوكبنا على المديين القصير والطويل، هو الشاغل الأساسي الذي تركز عليه جهودنا في مجال نزع السلاح. ولذلك، يرى وفدي أن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي يظل الأولوية القصوى في جدول أعمال المؤتمر، لا سيما أن التوترات الجغرافية السياسية تزيد من مخاطر نشوب نزاع نووي. وفي ظل الحالة الراهنة، فإننا نرى أنه من الضروري تعزيز تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية.

وستختتم في العام القادم الدورة الهامة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستستعرض في إطارها حالة تنفيذ المعاهدة والالتزامات المتفق عليها بتوافق الآراء في دورات الاستعراض السابقة. ولن يدخر وفد بلدي جهداً للمساهمة في التوصل إلى نتيجة إيجابية بغية تعزيز حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة. وتعزز الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح بعضها بعضاً. ومازلنا على اقتناع بأنه ما لم يحرز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح، فإن ضغط الانتشار سيزداد. ونواجه اليوم بوادر انتكاسة خطيرة في نزع السلاح النووي. وفي ظل التوترات الجغرافية السياسية وزيادة الاستثمار في القدرات العسكرية وتطوير نظم أسلحة جديدة، سيستمر تراجع الثقة والاستقرار. وإذا استمر السعي إلى تحقيق الأمن القومي بالدرجة الأولى من خلال برامج باهظة التكلفة لتحديث الأسلحة وتعزيز وسائل الإيصال، فسيكون من الصعب تفادي خطر دوامة سباق تسلح.

إن هذا النهج الذي يركز بشكل ضيق على الأمن القومي، على حساب الأمن العالمي، يتسم بقصر النظر على نحو خطير. وتشكل الآثار الإنسانية للتفجير النووي، بغض النظر عن سببها، جزءاً من المعادلة فيما يتعلق بالبعد الأمني للأسلحة النووية، ويجب أن تكون كذلك. ويؤدي سعي البعض للحصول على فوائد أمنية مزعومة من خلال الأسلحة النووية إلى زيادة المخاطر بالنسبة للجميع. ومازلنا نرحب بما تحقق من تخفيضات كبيرة في أعداد الأسلحة النووية منذ ذروة الحرب الباردة، ولكن هذا الاتجاه للأسف لم يستمر، حيث لا يزال هناك أكثر من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي. وبالنظر إلى التهديد الوجودي المحتمل الذي تشكله الأسلحة النووية، من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات عاجلة. والعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الأمم. ومن ثم، ينبغي أن تستمر المناقشة الأوسع نطاقاً بشأن تبعات استخدام الأسلحة النووية والمخاطر المقترنة بها ومدى قانونيتها ومدى ارتباطها بالأخلاقيات وتنعكس على نحو كاف.

وترحب النمسا أيضاً بإجراء مزيد من المداولات بشأن الدور المتصور لتلك الأسلحة في المذاهب الأمنية. السيد الرئيس، في عالم اليوم، ينبغي أن نسعى إلى إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية ونحن ندرك على نحو أكبر مدى إلحاح هذه المسألة. وكما أظهرت التجربة في مجال أسلحة الدمار الشامل الأخرى، من الضروري حظر الأسلحة النووية بشكل قاطع من أجل إيجاد عالم خال منها والحفاظ عليه. ولذلك، اعتمدت أغلبية واضحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. وتشكل هذه المعاهدة خطوة لا غنى عنها نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية التي طال السعي إلى تحقيقها. ويلزم اتخاذ المزيد من التدابير القانونية والعملية لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبناء على الالتزامات الواضحة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مجال نزع السلاح، فإن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية يقربنا من تنفيذ المادة السادسة ويشكل تقدماً ملموساً صوب تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف.

السيد الرئيس، في هذه المرحلة الصعبة للغاية، نتاح للمؤتمر مرة أخرى فرصة لتقديم مساهمة إيجابية في تحسين المناخ الأمني الدولي الحالي. ونشجع جميع أعضاء المؤتمر على اغتنام هذه الفرصة. وشكراً لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة النمسا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية، يليه ممثل جمهورية كوريا.

**السيد آلا (الجمهورية العربية السورية):** شكراً سيدي الرئيس. أود أن أبدأ ببيان بالترحيب بالزميلين الجديدين سعادة السفير ليسونغ المندوب الدائم للصين وسعادة السفير بنغاتشارما المندوب الدائم للهند لدى مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن أمنياتي لهما بالنجاح في المهام الموكلة إليهما. والتهنئة موصولة كذلك لسفير الإكوادور وللسيدة رادا داي السكرتيرة الجديدة للمؤتمر.

تحدد الجمهورية العربية السورية تأكيدها على الأهمية التي توليها لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف المعني بنزع السلاح، وللحفاظ على دوره وطبيعته وولايته. وتشدد على أهمية الالتزام في هذا المجال بالأولويات التي حددتها الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وتشاطر التأكيد على الأولوية القصوى للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويحدونا الأمل ونحن على أعتاب الذكرى الأربعين لإنشاء مؤتمر نزع السلاح بأن يتمكن المؤتمر من البرهنة على قدرته على تحقيق اختراق طال انتظاره إذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى أعضائه.

لقد ساهمت سوريا بشكل نشط في الجهود الجماعية التي بذلتها الرئاسة الست خلال دورة العام الماضي لتفعيل المؤتمر واستعادة دوره المضموني التفاوضي بالاستناد إلى جدول الأعمال. وهي الجهود التي أفضت إلى اعتماد المقرر CD/2119 وإنشاء الهيئات الفرعية الخمس بهدف الوصول إلى مشاركات تقربنا من تحقيق ذلك الهدف. كما كان السعي لبناء برنامج عمل شامل ومتوازن يحافظ على الولاية التفاوضية للمؤتمر، ويعكس شواغل الدول الأعضاء، محور اهتمامنا خلال تولي الجمهورية العربية السورية رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ومن المؤسف أن تلك الجهود الجماعية والفردية التي أشاعت أجواء إيجابية حول إمكانية إخراج المؤتمر من حالة الجمود التي يواجهها اصطدمت بمواقف سياسية متعنتة عطلت اجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية وحولتها رهينة لأجندات سياسية؛ وهو سلوك خيم بأجوائه السلبية على النتائج وتوج بعرقلة الولايات المتحدة لاعتماد التقرير المضمون السنوي عن أعمال المؤتمر إلى الجمعية العامة.

إن عالم اليوم يقف في مواجهة تحديات جمة في ظل استمرار المخاطر الوجودية التي تهدد البشرية، جراء وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها ومخاطر عسكرية الفضاء الخارجي، وسباق التسلح فيه. وتزداد هذه التحديات خطورة مع تراجع الوفاء بالالتزامات المقطوعة في إطار الأجندة متعددة الأطراف لنزع السلام في الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات بشأن نزع السلاح النووي والعودة لتبني عقائد عسكرية متطرفة تعيد السلاح النووي إلى موقع الصدارة، ولا تتوانى عن التهديد باستخدامه وتنامي النزعة الأحادية في

اللجوء إلى ممارسة القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية انتهاكاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛ وانتشار الإرهاب واستخدامه وسيلة لتقويض استقرار الدول واستهداف أنظمتها السياسية واتخاذها وسيلة وذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية وازدياد مخاطر حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة كيميائية واستخدامها.

وانطلاقاً من ذلك، تشدد سوريا على أهمية العودة إلى وضع مسألة نزع السلاح على رأس أولويات المجتمع الدولي وفي قلب نظام الأمن الجماعي، كما حدده ميثاق الأمم المتحدة، وتشدد على أهمية الالتزام في سياق النظام الدولي باحترام سيادة الدول واستقلالها السياسي ووحدة وسلامة أراضيها، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية. وتتفق سوريا مع تحذير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من مخاطر الانجرار نحو الوهم القائل بأن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال امتلاك القوة العسكرية وممارستها، وليس من خلال الحكمة القائمة على الحوار والتعاون الدولي.

ففي منطقتنا تسببت سياسة غطرسة القوة التي مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها بكوارث إنسانية لا تزال شعوب المنطقة ودولها تدفع ثمنها حتى الآن. ويمثل تشجيع الإدارة الأمريكية لحليفها إسرائيل على الاستمرار في هجتها العدواني وحمايتها من المساءلة عن اعتداءاتها المتكررة على الأراضي السورية، نموذجاً عن السياسات غير المسؤولة التي تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط والسلم والأمن الدوليين فيها.

كما أن استمرار الولايات المتحدة وحلفائها في التهرب من تنفيذ التزامهم بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي التزامات قانونية أملتتها رزمة القرارات التي كفلت التمديد اللانهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، حافزاً يشجع إسرائيل على المضي قدماً في رفض الانضمام إلى المعاهدة كطرف غير نووي، ورفض وضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانفراد بجيازة مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل ورفضها الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن فشل انعقاد المؤتمر الدولي المتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، الذي أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ وفشل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ على خلفية تنصل الدول المعروفة ومنها دولتان وديعتان لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها التعاقدية، بموجب المعاهدة لصالح إسرائيل، وهي غير طرف في المعاهدة، أضر بمصداقية واستدامة المنظومة التي أقرتها معاهدة منع الانتشار النووي NPT. ولذلك فإن الجمهورية العربية السورية تعتبر أن المعيار الأساسي لنجاح مؤتمر الاستعراض القادم عام ٢٠٢٠ يعتمد على التنفيذ الكامل لمضمون قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، وعلى الالتزام الكامل بالسعي لتحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

سيدي الرئيس، إن فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية نهاية العام الماضي في اعتماد الوثيقة الختامية، أضع فرصة هامة لتقييم تطبيق الاتفاقية ومراجعة ما تم اتخاذه خلال الأعوام الخمسة الماضية، نتيجة استمرار الولايات المتحدة في تسييس الاتفاقية

وإصرارها على إدراج مسائل خلافية في سياق النهج العدائي الذي تنتهجه ضد بلادي سوريا، واتهامها الكاذب باستخدام الأسلحة الكيميائية. وليس أدل على ازدواجية المعايير التي تنتهجها الولايات المتحدة في هذا الصدد من تجاهلها لاستخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سوريا وعدم إدانتها لاستهداف هذه التنظيمات الإرهابية للأحياء السكنية في مدينة حلب بغازات كيميائية سامة أثناء انعقاد مؤتمر استعراض الاتفاقية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي؛ كما تسعى إلى عرقلة التحقيقات والتأثير على النتائج.

ومن المثير للاستغراب والسخرية في آن معاً أن الولايات المتحدة التي تسمي نفسها بالدولة المسؤولة، وتمنح لنفسها الحق في إعطاء الدروس حول وفاء الدول بالتزاماتها، تتجاهل سجلها الحافل بانتهاك التزاماتها التعاقدية. وفي الوقت الذي يستمر فيه ممثلوها في إلقاء المحاضرات عن الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها تستمر في التهرب بذرائع واهية من الوفاء بالتزاماتها في التخلص من أسلحتها الكيميائية بعد تجاوزها الأطر الزمنية المحددة لذلك. وتنفرد في كونها الطرف الوحيد في الاتفاقية الذي لا يزال محتفظاً بترسانة هي الأكبر في العالم من الأسلحة الكيميائية.

ختاماً سيدي الرئيس، ومع إدراكنا للطبيعة المعقدة للقضايا التي تقع ضمن اختصاص المؤتمر، وللطيف الواسع من المواقف بشأنها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، فإن الجمهورية العربية السورية تشدد على أن قدرة المؤتمر على تحقيق تقدم باتجاه الخروج من حالة المراوحة والجمود خلال العام الحالي، ستعتمد إلى حد كبير على التزام الرئاسة المتعاقدة بالاسترشاد بعملها في النظام الداخلي للمؤتمر ومبادئ المسؤولية والشفافية التي تحكم دور ومتطلبات الرئاسة، والتركيز على ولاية المؤتمر ودوره والقضايا المدرجة على جدول أعماله والسعي إلى التوصل إلى توافق حول برنامج عمل للمؤتمر. وتؤيد سوريا برنامج عمل متوازن وشامل مع ولاية تفاوضية تشمل الموضوعات الرئيسية الأربعة على جدول الأعمال، والتحديات الناشئة، بما فيها التفاوض على اتفاقية لمكافحة حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة كيميائية وقمع استخدامها. وسنكون في هذا الإطار على أتم الاستعداد لدعم جهودكم والتعاون معها خلال رئاستكم لأعمال المؤتمر. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلماته الرقيقة الموجهة للرئاسة، وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا، يليه ممثل بنغلاديش.

**السيد لي جانغ كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس، وأود أولاً أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك على توليكم الرئاسة الأولى لهذا العام. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وأملنا في أن ينجح المؤتمر، تحت قيادتكم، في بدء أعماله لهذا العام بالتزام متجدد بإحراز التقدم. وأود أيضاً أن أرحب بالزميلين الجديدين، سفير الصين السيد لي سونغ وسفير الهند السيد شارما، متمنياً لهم نجاحاً كبيراً.

وكما ذكر عدة متكلمين في الأسبوع الماضي واليوم، فإننا ندخل عاماً آخر محفوفاً بالتحديات في ظل حالة أمنية عالمية تزداد تقلباً وتدهوراً. فالكثيرون يرون أن البيئة الأمنية الدولية تشهد أسوأ حالة لها منذ نهاية الحرب الباردة. فقد بلغت النفقات العسكرية العالمية ذروتها، وأعيد إحياء سباق التسلح. وبينما يتزايد أمد النزاعات، تتراجع الثقة وتعددية الأطراف.

بيد أن هذا الواقع يعني أن التوقعات المنتظرة من مؤتمر نزع السلاح تزداد ولا تقل. ولا يزال نزع السلاح ومنع الانتشار يشكلا أداتين أساسيتين لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر والذكرى المئوية لتعددية الأطراف في جنيف هذا العام، يأمل وفد بلدي صادقاً أن نحز تقدماً ملموساً في عملنا ونضطلع بولايتنا على النحو الذي يتوقعه العالم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرى وفد بلدي أن المؤتمر بحاجة إلى اتباع نهج أكثر واقعية.

أولاً، يجب أن نحافظ على الزخم الذي تولد في العامين الماضيين - أي عن طريق الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً والهيئات الفرعية. فقد أوضحت المناقشات الموضوعية ضمن هذه الأطر آراء ومواقف الدول الأعضاء. ولم تعزز هذه المناقشات التفاهم المتبادل فحسب، بل ساعدت أيضاً على بناء الشفافية فيما بين الدول الأعضاء. وإن الخلاف الناشئ عن الغموض الذي يكتنف المقررات الواردة في الوثيقة CD/2119 والوثيقة CD/2126 يتعلق أساساً بمسائل إجرائية لا بمسائل موضوعية. والفوائد التي اكتسبناها من خلال الحوار الصريح والتفاعلي هي أكثر أهمية من التكلفة التي تكبدناها بسبب الجدل الإجرائي. وأعتقد أيضاً أننا سنتمكن من تجنب المواجهات التي لا داعي لها من خلال صياغة أوضح لمقررات هذا العام.

ثانياً، يجب أن نركز في مناقشاتنا على بنود أكثر تحديداً. فلا داعي لتكرار التبادل العام للآراء. وبدلاً من ذلك، يجب أن ننظر عن كثب في مسائل محددة. فعلى سبيل المثال، تناولنا في العام الماضي تدابير الحد من المخاطر في الهيئتين الفرعيتين ١ و ٢، وشددت العديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، على الحاجة إلى حصر نطاق الموضوع. وفي الهيئة الفرعية ٣، كانت مسألة إزالة المخاطر الوشيكة التي يشكلها الحطام الفضائي بارزة. وفي الهيئتين الفرعيتين ٤ و ٥، حددنا ما يمكن الاتفاق عليه وما يحتاج إلى مزيد من الدراسة. وبينما نضع في اعتبارنا الحاجة المشروعة إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لهذا العام، لا يزال بوسعنا أن نستعرض بدقة المسائل المحددة في الإعداد للمفاوضات المقبلة.

ثالثاً، يجب أن نستفيد من سلطة المؤتمر ودوره المحوري بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وذلك من خلال العمل مع الآليات الأخرى لنزع السلاح. وستمكننا هذه المشاركة الفعالة والمرنة من فهم وجهات نظر أوسع نطاقاً بشأن قضايا نزع السلاح المعقدة.

فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد لعمل المؤتمر عقد حوارات تفاعلية مع رؤساء مختلف أفرقة الخبراء الحكومية ورؤساء اتفاقيات نزع السلاح القائمة. وبما أن الكشف عن خطة تنفيذ خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح قد وقع بعد اختتام المؤتمر، فسيكون من المفيد أيضاً تقديم معلومات محدثة عن وضعها الحالي.

السيد الرئيس، أعنتم هذه الفرصة، عقب البيان الذي أدلى به السيد هان سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل دقائق قليلة، لأطلعكم وأطلع زملاءنا على معلومات عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وكما نتذكر جميعاً، كان هناك توتر شديد في شبه الجزيرة الكورية حتى عام واحد فقط. بيد أن الألعاب الأولمبية الشتوية المعقودة في بيونغشانغ في شباط/فبراير من العام الماضي كانت مناسبة فتحت نافذة للحوار، أعقبها ما يسمى طفرة في الجهود

الدبلوماسية من أجل السلام في شبه الجزيرة الكورية، حيث عقد زعيما كوريا الجنوبية والشمالية ثلاثة اجتماعات على مستوى القمة. وعقدت أول قمة من نوعها بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة.

وفي هذه القمة، أكد الزعماء الثلاثة على الأهداف المشتركة المتمثلة في الإخلاء الكامل لشبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وإحلال السلام الدائم فيها. وفيما يتعلق بمؤتمر القمة بين الكوريتين، وقع الزعيمان في مؤتمر قمة بيونغ يانغ المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي على إعلان بيونغ يانغ المشترك، الذي لم يكتفيا فيه بإعادة تأكيد التزامهما بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل، بل اتفقا أيضاً على التدابير الملموسة الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الغاية. ووقع على الاتفاق المتعلق بتنفيذ إعلان بانمونجوم التاريخي في المجال العسكري وأرفق بالإعلان. وفي هذا الاتفاق، اتفقت السلطات العسكرية في كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على التدابير الهامة الخمسة التالية:

أولاً، اتفقت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على وقف جميع الأعمال العدائية ضد بعضهما البعض في جميع المجالات، بما في ذلك البر والبحر والجو.

ثانياً، اتفقت الكوريتين على وضع تدابير عسكرية جوهرية لتحويل المنطقة المنزوعة السلاح إلى منطقة سلام.

ثالثاً، اتفق الجانبان على اتخاذ التدابير العسكرية الرامية إلى منع الاشتباكات العسكرية العرضية وضمان سلامة أنشطة الصيد من خلال تحويل المنطقة المحيطة بخط الحد الشمالي في البحر الغربي إلى منطقة بحرية سلمية.

رابعاً، اتفقت الكوريتان على وضع تدابير الضمان العسكرية اللازمة لتنشيط التبادل والتعاون والاتصالات والزيارات.

خامساً، اتفق الجانبان على وضع تدابير مختلفة لبناء الثقة العسكرية المتبادلة.

وفي إطار تنفيذ هذا الاتفاق، نفذ بنجاح مشروع مشترك لإزالة الألغام الأرضية في المنطقة الأمنية المشتركة وفي بعض مناطق المنطقة المنزوعة السلاح في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونعتقد أن هذه التدابير لبناء الثقة ستعزز أيضاً الجهود الدولية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وإحلال السلام الدائم فيها.

السيد الرئيس، ونحن نفتتح عاما جديدا، فإننا عاقدون العزم على اغتنام هذه الفرصة التي تحققت بشق الأنفس والتي لم يسبق لها مثيل للدبلوماسية. ويشكل إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن عقد اجتماع قمة ثان بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أواخر شباط/فبراير بارقة أمل أخرى. ونرحب بجميع الجهود الدبلوماسية التي بذلت مؤخراً لتحقيق ذلك، ونأمل بصدق في أن تؤتي هذه الجهود ثمارها في نهاية المطاف بغية إحراز تقدم كبير، ولكن هذا النجاح يتطلب أيضاً كامل التشجيع والدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الحاضرين في هذه القاعة.

بدعمكم ودعواتكم، أتمنى أن تتمكن كوريا من تحقيق الأمل في السلام في جميع أنحاء العالم كذلك. وسيكون من دواعي سروري البالغ أن أطلعكم مرة أخرى على التطورات الهامة في

جهودنا الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل وإحلال السلام الدائم فيها. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

**السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. إننا نأخذ الكلمة للتأكيد مجدداً على ثقة وفدنا الراسخة في إمكانات مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الأكثر أهمية وشرعية للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. ونؤيد نهجكم إزاء برنامج عمل شامل ومتوازن، فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية الخمس.

ودعت خطة الأمين العام لنزع السلاح هذا المؤتمر إلى المضي قدماً في المفاوضات والمناقشات بشأن جميع البنود الأساسية المدرجة في جدول أعماله. ونحن نؤيد الآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود بأن هناك مجالاً لقدر معين من الإبداع والمرونة في النهج التوافقي الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه أعمال المؤتمر.

وهناك اعتراف واسع النطاق بقيمة العمل الذي قامت به الهيئات الفرعية في تيسير إجراء مناقشات مستنيرة في مجالات ولاية كل واحدة منها. وفي حالة تجدد التحديات فيما يتعلق ببرنامج العمل، سيكون من المفيد بالتأكيد الحفاظ على الزخم الذي ولّته الهيئات الفرعية، لأغراض منها تحقيق نتائج موضوعية بشأن المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لوفد بلدي، مثل ضمانات الأمن السلبية.

وهناك شواغل أمنية أخرى ناشئة يتعين على المؤتمر أن يظل على دراية بها، بما في ذلك قضايا الأمن السيبراني. ولكي يظل المؤتمر ذا جدوى على المدى الطويل، ينبغي أن تتاح له الفرصة لمراعاة هذه المسائل في الإطار المتفق عليه لعمله. ومن الواضح أن الوضع الراهن في المؤتمر ليس وضعاً مرغوباً فيه ويجب ألا يفسح المجال للشعور بالرضا عن الذات في البيئة الأمنية الدولية الراهنة. وفي هذه السنة الأربعين للمؤتمر، تقع على عاتقنا المسؤولية المشتركة للعمل من أجل النهوض بأعماله بطريقة فعالة وهادفة.

وأود أن أؤكد لكم، بوصفكم أول رئيس لهذا العام، أنه يمكنكم أن تعولوا على دعم وفدنا المستمر في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل بنغلاديش على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير بولندا، يليه سفير البرازيل.

**السيد تشيك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفراء الجدد للصين والهند وإكوادور.

السيد الرئيس، تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وبصفتها الوطنية، تود الإدلاء بالملاحظات التالية. وإنه لشعور طبيعي أن نبدأ السنة الجديدة بأمل جديد. وإذ نضع في اعتبارنا النشاط المثمر لمؤتمر نزع السلاح في ٢٠١٨، نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في ٢٠١٩. وإننا نعلم ما نود تحقيقه، ولكن السؤال هو كيف نحقق ذلك.

ويشكل المؤتمر جزءاً مهماً من آلية نزع السلاح، وهو بمثابة محركها. فقد ظل يعمل، ولكن نتيجة عمله تتوقف على تزويده بالأفكار ذات المصدقية وتسليحه بالإرادة السياسية القوية. ونحن بحاجة إلى البحث خارج المؤتمر عن حلول للجمود الذي يشل المفاوضات. وترى بولندا، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، أن هناك حاجة ملحة لتحسين المناخ العام للأمن ونزع السلاح. ولا يزال هدفنا المشترك هو نفسه: صون السلام والأمن الدوليين، تماماً كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في معالجة النزاعات الثنائية والإقليمية التي طال أمدها. وينبغي لنا كسر الحلقة المفرغة من انعدام الثقة. ولا يحيل هذا المفهوم لانعدام الثقة إلى العلاقات بين الناس فحسب، بل أيضاً إلى العلاقات بين الدول.

ثانياً، يجب التمسك بالنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك نظم نزع السلاح. وينبغي أن تكون مبادئنا التوجيهية هي احترام القانون الدولي، واحترام السيادة، واحترام سلامة أراضي الدولة، والامتنال للقواعد والاتفاقات. وللأسف، فقد عُرضت بعض الاتفاقات للخطر. ومن الأمثلة على ذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ويساورنا قلق بالغ إزاء الشواغل التي طال أمدها بشأن عدم امتثال روسيا لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ويشكل تقويض هذه المعاهدة خطراً على الاستقرار والأمن، ليس فقط في أوروبا الوسطى، بل أيضاً في دول أخرى خارج أوروبا. ونحن نرى أن إعلان الولايات المتحدة عن التعليق المقرر لأنشطتها المتعلقة بالمعاهدة هو نتيجة منطقية لانتهاك روسيا الدائم لهذه المعاهدة بالذات. وإننا ندعو الاتحاد الروسي لإنقاذ المعاهدة والامتنال لها من جديد من خلال إزالة قذائف نوباتور 9M729 ومركبات إطلاقها بطريقة تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها.

السيد الرئيس، إن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، بما فيها تلك التي تنطوي على تطبيقات عسكرية، هو مسألة أخرى تستحق اهتمامنا الكامل. ولا تواكب القواعد التنظيمية التقدم الحاصل في مجال البحث والتطوير، بل ولا تواكب، في بعض الحالات، الإنتاج الكبير للمعدات المتطورة جداً، مثل الطائرات بدون طيار. وتشكل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتشغيل الآلي، والذكاء الاصطناعي، وقضايا الأمن السيبراني، والأسلحة التي تفوق سرعة الصوت تحديات متعاضمة في أعمالنا.

وبالفعل، يقال إنه من الأفضل رؤية علامة تقول "ممنوع الدخول" بدلاً من علامة تقول "لا يوجد طريق للخروج". وينطبق ذلك أيضاً على شؤون الأمن ونزع السلاح. ويجب أن نتوخى الحذر حتى لا نصل إلى نقطة اللاعودة. والسبيل الوحيد لتجنب ذلك هو مواصلة الحوار وتكثيف الجهود الدبلوماسية وزيادة إشراك المجتمع الدولي؛ ونعتقد أنه لا يزال يتعين على المؤتمر الاضطلاع بدور محوري في هذا الصدد. وأشكركم على حسن استماعكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير بولندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، وتليه سفيرة كندا.

**السيد كلايوشار مارتنغو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، تهنئكم البرازيل على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تعاون بلدي الكامل في مساعيكم ونحن نبدأ هذه الدورة السنوية. وبالنيابة عن السفير غيليرمي دي أغيار باتريوتا، أود أيضاً أن أرحب بالممثلين الدائمين الجدد لكل من الصين، السفير لي سونغ، والهند، السفير بانكاج شارما، وإكوادور، السفير إميليو إتكويردو مينيو، وكذلك الأمانة الجديدة للمؤتمر، السيدة رادها داي.

السيد الرئيس، إن المناخ الدولي الحالي، المخوف بالتحديات الأمنية والسياسية فضلاً عن التوترات السياسية الجديدة والمتجددة، يزيد من أهمية آلية نزع السلاح العملية والفعالة. ويجب أن يكون المجتمع الدولي قادراً على التعاون بصورة بناءة في مجال نزع السلاح من أجل توجيه التطورات نحو السلام والرخاء بعيداً عن النزاع ومنطق المواجهة. ويشكل هذا المؤتمر عنصراً رئيسياً في آلية نزع السلاح، ومن مسؤوليتنا أن نحافظ على الزخم الإيجابي الذي تحقق في عام ٢٠١٨ والاستفادة منه. وتحقيقاً لذلك، يلزم اتخاذ قرار في الوقت المناسب بشأن هيكل المضي قدماً بالعمل.

ولذلك، تؤيد البرازيل تأييداً تاماً الخطط التي حددتها لبرنامج عمل يركز على المسائل الأساسية الأربع للمؤتمر. ونحن مستعدون للعمل معكم من أجل اعتماده في وقت مبكر. وإذا ثبت أن الموافقة على برنامج للعمل أمر بعيد المنال، فإن البرازيل ستدعم بدائل مبتكرة للاستفادة من العمل المنجز في السنوات الأخيرة من أجل المضي تدريجياً نحو الوفاء بالولاية التفاوضية للمؤتمر.

وتتخذ البرازيل موقفاً مرناً فيما يتعلق بمضمون برنامج العمل أو القرار الذي يمضي قدماً بالمؤتمر، طالما أنه يستند إلى العمل المضطلع به في إطار الهيئات الفرعية الخمس المنشأة بموجب المقررات الواردة في الوثيقتين CD/2119 و CD/2126 ويعززه. وأياً كان الإجراء الذي نقره، ترى البرازيل أنه من المهم إدراك الخصائص الفردية ومستويات النضج المختلفة لكل موضوع، دون المساس بمبادئ الشمول والتوازن.

ومن المهم أيضاً بنفس القدر إدراك أكثر المسائل إثارة للجدل في إطار كل موضوع من المواضيع، والتي لن تُحل بسرعة أو بسهولة، ومحاولة الاشتغال عليها. ويجب أن نمضي قدماً حيثما كان ذلك ممكناً، وألا ننتظر حلاً شاملاً لجميع قضايا المؤتمر. ويجب أن يكون بالإمكان إحراز تقدم بشأن المسائل الأكثر نضجاً، مثل مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، دون وجود شروط مشتركة مع مواضيع أخرى.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، تود البرازيل أن تشير إلى أهمية الحفاظ على المؤتمر كمؤسسة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنظامه الداخلي ولدور الرئاسات اللاحقة. يشكل المؤتمر مكتسباً للمجتمع الدولي ويجب حمايته من أجل الحفاظ على الفضاء السياسي لإعادة بناء جدول أعمال موضوعي واستئناف عمله، وهو أمر لا غنى عنه من أجل السلام والأمن الدوليين. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفيرة كندا، تليها ممثلة أستراليا.

**السيدة مكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن أهنئكم وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي خلال فترة رئاستكم. وأود أيضاً أن أشارك الآخرين في الترحيب بزملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح من الصين والهند وإكوادور وبالأمانة الجديدة للمؤتمر، السيدة داي.

وإذا نظرنا إلى المشهد الراهن في هذه الأسابيع الأولى من ٢٠١٩، يمكننا أن نرى أننا نقف عند منعطف في جهودنا المشتركة للنهوض بنزع السلاح. فسواء من خلال التمويل غير الكافي أو التجاهل الصريح للالتزامات والتعهدات المتفق عليها، تتخلى الدول عن مسؤولياتها في دعم النظام الدولي القائم على القواعد. وفي هذه البيئة المقلقة، يتعين على هذا المؤتمر، الذي يمثل أهم هذه المنتديات، تعزيز هذا المسعى وإعادة تأكيد الأهمية البالغة لعملنا. ومن الأمور الرئيسية التي تتمحور عليها هذه المهمة إعادة النظر في مبدئنا الأساسي: وهو أن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح هي عناصر أساسية لتحقيق المصالح الأمنية لجميع الدول.

(تكلمت بالفرنسية)

وعند دراسة أدق للتحديات المباشرة التي تشل الولاية التفاوضية لهذه الهيئة، فإننا نشاطر العديد من الوفود الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى قدر من المرونة لإحراز تقدم بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. ونشاط هولندا الرأي الذي أعربت عنه في الأسبوع الماضي بأن وضع تدابير جديدة لنزع السلاح ينبغي أن يحظى بالأولوية في دورة عام ٢٠١٩. وفي السياق نفسه، نحن ممتنون للجهود التي تبذلها هولندا لتقدم لنا منظوراً مختلفاً عن عملنا وعمما هو مهم، من خلال مقارنة برنامج العمل بمجرد أداة للجدولة الزمنية. وفي هذا الصدد، تعتبر كندا أن عمل المؤتمر في عام ٢٠١٨ كان عموماً ذا قيمة كبيرة لأنه دفع عجلة مناقشاتنا بشأن نزع السلاح.

ومن خلال الهيئات الفرعية، لم نتمكن فقط من تحسين فهمنا المشترك للمواقف الوطنية بشأن بنود جدول الأعمال، بل أيضاً من التعمق في بعض المجالات لتحديد المسائل أو المفاهيم الأساسية التي أتاحت إنجاز أعمال أخرى داخل المؤتمر. وحتى في حالة عدم وجود توافق في الآراء، فقد أتاح لنا عمل الهيئات الفرعية إحراز تقدم في عام ٢٠١٨، وينبغي لنا الآن أن نبني على هذا العمل في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، فإن بعض البنود جاهزة أكثر من غيرها لتكون موضع تفاوض. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات عدد من الوفود التي ذكرت، في الأسبوع الماضي واليوم كذلك، أن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تحظى بالأولوية في المفاوضات.

(تكلمت بالإنكليزية)

وترى كندا أن المضي قدماً في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يأتي في الوقت المناسب ويتسم بالإلحاحية. ويشكل التقرير الصادر بتوافق الآراء عن فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي أحاله الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر، نقطة انطلاق ممتازة للمفاوضات. وإذا لم نتمكن من الاتفاق على إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في هذا المنتدى، فيجب علينا عندئذ أن ننظر بطريقة عملية في البدائل.

السيد الرئيس، إننا نرحب أيضاً بتعليقاتكم الاستهلاكية في الأسبوع الماضي بشأن أهمية إدراج المنظورات الجنسانية في أعمالنا المتعلقة بنزع السلاح. وتعتقد كندا أنه من المنطقي بكل بساطة السعي لإيجاد عمليات شاملة وتعزيز تنوع الآراء بشأن نزع السلاح.

وفي الختام، أود أن أعرب عن قلق كندا المستمر إزاء الحالة الهشة عموماً لهيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبينما يبدو أن أعضاء المؤتمر قد وجدوا طريقة مجدية للانكباب على بنود جدول الأعمال من خلال الهيئات الفرعية، فإن النكسات الأخيرة المتعلقة بتحديد الأسلحة تبعث على القلق. وتعرب كندا عن أسفها العميق لعدم امتثال روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وعدم مشاركتها البناءة، مما يهدد استمرارية هذا الاتفاق الإطاري.

فقد أبرمت هذه المعاهدة خلال الحرب الباردة، في وقت اتسم بتوتر جغرافي سياسي كبير. وفي ذلك تذكرة مفيدة لنا جميعاً بالأهمية البالغة للحوار البناء بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في تحقيق أمننا الجماعي، حتى في ظل بيئة أمنية صعبة، لأن الحوار في هذه الحالات هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. وفي هذا السياق، ندعو روسيا والولايات المتحدة إلى الإبقاء على قنوات المشاركة الإيجابية بشأن المعاهدة لحل خلافاتهما أو المخاطرة بزيادة تقويض النظام القائم لتحديد الأسلحة. وشكراً لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة كندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا، يليها ممثل السويد.

**السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. إنه ليس من السهل تولي الرئاسة الأولى للسنة في مؤتمر نزع السلاح. فترئاستكم هي التي تحدد الإيقاع وتضع الإطار لعملنا الجماعي في هذا العام. ونعرب لكم عن دعمنا الكامل. كما نرحب بالزملاء الجدد.

إننا ننظر إلى هذا العام بمزيج من التفاؤل والواقعية بشأن ما يمكن أن يتاح للمؤتمر في ٢٠١٩. والمسائل التي نعمل عليها تقع في صميم الشواغل الأمنية الوطنية والدولية. ولا شيء من هذا بالأمر السهل، وسنخضع أنفسنا إذا اعتقدنا أن دورات المؤتمر السنوية القصيرة إلى حد ما كافية لإحراز تقدم حقيقي ومستدام. فالمؤتمر أداة من الأدوات العديدة المتاحة لنا لإدارة التحديات الأمنية الدولية. ويعود الأمر إلى الأشخاص الموجودين في هذه القاعة لاستخدامه بحكمة وفعالية. ويستغرق هذا الأمر وقتاً - بناء الثقة من خلال الحوار على مدى سنوات عديدة.

السيد الرئيس، في عام ٢٠١٨، على الرغم من بعض خيبات الأمل، يمكن القول إن المؤتمر قام بعمل موضوعي أكثر مما قام به منذ سنوات. وقد أوضحت تركيا هذا جيداً في بيانها الذي أدلت به في الأسبوع الماضي. وقد أعربت عدة وفود بالفعل عن رغبتها في الاستفادة من هذا العمل في عام ٢٠١٩. ونحن نؤيد ذلك. ونشكركم على اعترامكم تقديم مشروع برنامج عمل في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ونتطلع إلى إجراء مشاورات بشأن هذا المشروع. ونثني على اعترامكم الإشارة إلى عمل الهيئات الفرعية.

السيد الرئيس، يجدر التفكير في بعض الاقتراحات المدروسة المقدمة في البيانات المدلى بها الأسبوع الماضي واليوم. ولقد أدهشنا بشكل خاص الاقتراح الممتاز الذي قدمته هولندا بالنظر في إعادة صياغة الكيفية التي ننظر بها إلى برنامج العمل. وليس ثمة ما يمنع جدولاً زمنياً للأنشطة من أن يكون برنامجاً للعمل، مع إنشاء هيئات مخصصة حسب الاقتضاء. وقد نجحت

هذه الطريقة في الماضي. وقدمت شيلي أيضاً تعليقات معقولة مماثلة صباح اليوم في تشبيه برنامج العمل بأداة منهجية.

السيد الرئيس، لقد أصبح وضع "برنامج عمل شامل ومتوازن" شيئاً أسطورياً يتعذر تحقيقه. ومن البديهي أن التوازن مطلوب في أي برنامج عمل متفق عليه. وعلى سبيل المثال، فإن أولوية أستراليا هي بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية - ولكن للآخرين أولويات مختلفة، ولا بد من حل توفيقى لإحراز التقدم. كما أثارت البرازيل نقطة هامة هذا الصباح عن تجنب المشروطة المتداخلة.

السيد الرئيس، لقد شعرنا بالتشجيع أيضاً بالاقترحات القائلة إن بإمكان المؤتمر القيام بعمل مفيد في إعداد وثائق ذات وضع أقل من وضع المعاهدات. وقد قدمت الصين والاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح المفيد.

ومع ذلك، إذا قررنا هيكله عملنا في عام ٢٠١٩، فمن الواضح أن التركيز يجب أن ينصب على الجوهر. وهذا ما قامت به الهيئات الفرعية في عام ٢٠١٨، ونجحت فيه بشكل جيد. وعلينا أن نواصل في هذا الاتجاه. وأحيط علماً أيضاً باقتراح فنلندا المفيد المتعلق بطرح أسئلة محددة لتوجيه عملنا، وقدمت جمهورية كوريا اقتراحاً مماثلاً يتعلق بإجراء مناقشات أكثر تركيزاً والابتعاد عن البيانات العامة.

إن كل العمل الذي قمنا به في العام الماضي هو ما نحتاج إلى القيام به إذا كنا في مفاوضات. ومن الضروري إقامة الحوار والبحث عن القواسم المشتركة قبل البدء في التفاوض لكي نكون جاهزين عندما تكون المفاوضات الفعلية أمراً ممكناً.

السيد الرئيس، لقد سرنا أيضاً سماع عدة وفود تقترح التركيز على أساليب العمل وتبرز أهمية إدماج المنظورات الجنسانية في عملنا. وتعزز زيادة التنوع مجتمعنا وستؤدي إلى نتائج أكثر استدامة.

السيد الرئيس، إننا نرحب بتركيز الولايات المتحدة على الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة. وبالفعل، تقع تحديات المساواة والامتثال في صميم المشاكل الصعبة التي نواجهها.

وبما أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تشكل جزءاً هاماً من هيكل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، فإن من دواعي القلق أن نلاحظ عدم إحراز تقدم في معالجة الشواغل القائمة منذ أمد طويل بشأن عدم امتثال روسيا لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وتشجع أستراليا روسيا على العمل بصورة بناءة مع الولايات المتحدة والامتثال من جديد للالتزاماتها. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للممثل السويدي، يليه ممثل بلغاريا.

السيد ماكاروفسكي (السويدي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولكم الدعم الكامل من الوفد السويدي في جهودكم من أجل إنجاح بدء دورة المؤتمر لهذا العام. وأود أن أرحب بالسفراء الجدد للصين وإكوادور والهند لدى المؤتمر وأن أهنئهم، وأرحب ترحيباً حاراً بالأمانة الجديدة للمؤتمر، السيدة داي.

لقد أعربنا أن آرائنا بشأن عدد من قضايا وأولويات نزع السلاح الراهنة في البيان الذي أدلينا به في الأسبوع الماضي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك الدعوة إلى الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وضمّان الامتثال لها بصورة كاملة وعلى نحو يمكن التحقق منه. ويجب على الاتحاد الروسي الإسراع في معالجة الشواغل الخطيرة المعرب عنها بشأن امتثاله للمعاهدة بطريقة موضوعية وشفافة.

وبالإضافة إلى بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف، بصفتي الوطنية، بعض الكلمات عن أعمال المؤتمر. السيد الرئيس، إننا نتطلع إلى مشروع برنامج العمل الذي أعدتموه، والذي سيقدم في الأيام المقبلة. ونحن على ثقة بأن المشروع سيوفر لنا أساساً لبدء العمل الموضوعي في المؤتمر دون إبطاء. وخلال فترة الجمود الذي شل المؤتمر لعدة سنوات، طُوّر مفهوم "برنامج عمل بولاية تفاوضية". ولما كان من المستحيل التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية تفاوضية في أية قضية، فقد ساهم هذا المفهوم، في الواقع، في عرقلة العمل الموضوعي في المؤتمر. وتحول إلى نهج "ما لا يُدرك كله يُترك كله"، والنتائج معروفة.

وكان هذا هو الوضع السائد في المؤتمر خلال معظم العقد الماضيين. لكن بدأ شيء ما يتغير في السنوات القليلة الماضية. ويبدو أننا بدأنا الطريق نحو نهج عملي للنهوض بعملنا - أولاً في الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً في عام ٢٠١٧، ثم في العام الماضي في الهيئات الفرعية. وبدلاً من الاقتصار على مناقشة ما ينبغي أن نقوم به، قمنا بالفعل بشيء ما. وأجرينا بعض الأعمال الموضوعية.

السيد الرئيس، لا ترتبط كلمة النجاح كثيراً بأعمال المؤتمر في الوقت الراهن. ومع ذلك، فقد كان العمل الذي اضطلعت به الهيئات الفرعية في العام الماضي ناجحاً إلى حد ما، من الناحية النسبية للمؤتمر. فهو لم يكن بالطرفة التي من شأنها أن تعيد المؤتمر إلى ما أنشئ من أجله، ولكنه خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد ثبت أنه حل عملي، كما يتضح من اعتماد تقارير الهيئات الفرعية الأربع.

وكما ذكرنا سفير هولندا في البيان الذي أدلى به في الأسبوع الماضي، فهو نهج مماثل للنهج الذي اعتمده المؤتمر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وطيلة سنوات عديدة بعد إنشاء المؤتمر في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، كان برنامج عمل المؤتمر مجرد جدول زمني للأنشطة يتيح المناقشات، التي غالباً ما كانت ذات طابع فني. ويمكننا أن نتساءل عما إذا كانت تلك الممارسة بلا جدوى. لكن اعتماد المؤتمر لاحقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوحي بأنها لم تكن كذلك.

وإلى أن نتوصل إلى اتفاق في المؤتمر على بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - التي ستظل دائماً الخطوة المنطقية التالية - أو صك دولي آخر لنزع السلاح، ينبغي أن نواصل الانكباب على أعمال منظمة وموضوعية أخرى.

السيد الرئيس، لقد شكل المقرر المتخذ في العام الماضي بشأن الهيئات الفرعية برنامج عمل من جميع النواحي العملية. ورغم أننا لم نتمكن من الاتفاق على تسميته بذلك، لأسباب معروفة، فإن ذلك لم يمنعنا من القيام بعمل موضوعي. وإذا خلصت الرئاسة إلى أن استمرار عمل الهيئات الفرعية، بشكل أو بآخر، هو الحل المفضل، ستدعم السويد هذا النهج. فلنعمل

على عدم إضاعة الوقت في المناقشات الإجرائية في انتظار الحل المثالي. فذلك هدف يصعب تحقيقه ويسهل تفويته. ويجب علينا الآن أن نبدي الإرادة السياسية لتجاوز التراتيل القديمة والتركيز على ما نعلم أنه محقق للنتائج. فلنعمل على اعتماد نهج واقعي وعملي ونواصل العمل في المجالات التي نجد فيها القواسم المشتركة التي ستقودنا إلى المفاوضات في المستقبل القريب. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، يليه ممثل الاتحاد الروسي.

**السيد توموف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. ونهنئكم على توليكم الرئاسة ونتمنى لكم كل النجاح في هذا العمل المحفوف بالتحديات. كما نرحب ترحيباً حاراً بالممثل الجديد للصين، السفير لي سونغ، والممثل الجديد للهند، السفير شارما، والممثل الجديد لإكوادور، السفير إتكويردو مينييو. ونرحب أيضاً بالأمينة الجديدة، السيدة رادها داي.

إن جمهورية بلغاريا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي. ونود الآن أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية. فقد اضطلعت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بدور حاسم في دعم الأمن الأوروبي - الأطلسي لأكثر من ٣٠ عاماً. وللأسف، فإن الوضع الحالي غير مستدام، لأن الولايات المتحدة هي وحدها التي تلتزم بالمعاهدة. ويؤدي عدم تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب المعاهدة من جانب إحدى الدول الأطراف فيها إلى تقويض أسس تحديد الأسلحة على نحو فعال وإلى إضعاف أمننا. وفي هذا السياق، نشاطر الشواغل المعرب عنها بشأن المعلومات المتعلقة بتطوير القذيفة الانسيابية الروسية من طراز 9M729.

وكانت بلغاريا من بين الدول التي حضرت الإحاطة التي عقدتها روسيا مؤخراً بهدف تقاسم التفاصيل المتعلقة بهذه القذيفة. ولم تقدم هذه الإحاطة أدلة مقنعة كافية تؤكد أن روسيا لا تنتهك المعاهدة. ونأمل بإخلاص أن تعود روسيا إلى الامتثال للمعاهدة امتثالاً تاماً يمكن التحقق منه. وتلتزم بلغاريا التزاماً راسخاً بدعم وتعزيز تحديد الأسلحة على نحو حقيقي وقابل للتحقق منه. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** السيد الرئيس، زملائي الموقرين، قبل ممارسة حق الرد، أود أن أهنئ وفد أوكرانيا على بدء رئاسته، متمنياً له النجاح في عمله. ومن المشجع أن السفير يوري كليمينكو، في بيانه الافتتاحي، أدرج ضمن أولوياته وضع برنامج عمل المؤتمر. ونحن على استعداد لدعم الجهود البناءة للرئاسة الأوكرانية.

وفي هذا السياق، سيكون من المفيد لفت الانتباه إلى الوثيقة CD/WP.600 التي قدمت خلال رئاسة روسيا لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٧، والمتعلقة بالجمع بين العمل بشأن نزع السلاح النووي ومكافحة الإرهاب الذي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل. وبالنظر إلى أن خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد الكيميائية السامة لأغراض إرهابية لا يزال قائماً،

فإننا نعتبر أن المبادرة الروسية بشأن صياغة اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في مؤتمر نزع السلاح هي ملحة اليوم كما كانت دائماً ملحة في الماضي.

ونحن نفترض أن وفد أوكرانيا، وأيضاً الرؤساء التاليين، سيولون الاهتمام الواجب لمسألة برنامج العمل، على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي للمؤتمر. وكما أظهرت التجربة في السنوات الأخيرة، فإن قدرة الدورة على تحقيق النتائج تتوقف إلى حد كبير على درجة العمل الجماعي فيما بين الرؤساء الستة. لذا، ندعو الرؤساء الستة إلى التعاون الوثيق والمثمر بشأن برنامج العمل وغيره من المسائل الراهنة المدرجة في جدول أعمالنا.

وإذ ندرك الدور الخاص لرؤساء المؤتمر في وضع برنامج عمل مقبول من الجميع، نود أن نؤكد على أن الاتفاق على برنامج للعمل يمثل مهمتنا الجماعية الرئيسية ويتطلب مشاركة جميع الوفود. ونلاحظ بسرور المزاج العملي للمشاركين في المؤتمر، كما يتضح من البيانات التي أدلوا بها. وقد حان الوقت لدعمه بإجراءات ملموسة. ونحن مقتنعون بأن القوى المشتركة للمشاركين في المؤتمر ستؤدي إلى إحراز تقدم.

وعلى نفس القدر من الأهمية يأتي إيجاد جو من التعاون البناء يركز على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والحقوق السيادية للوفود وفقاً للنظام الداخلي. ونرى أنه غير مقبول، تحت ذرائع لا علاقة لها بمسائل نزع السلاح، أن يُحرم بعض أعضاء المجتمع الدولي من إمكانية المشاركة في أعمال المؤتمر. ويتبادر إلى ذهننا هنا المشاحنات العامة بشأن طلب فلسطين الحصول على مركز المراقب في المؤتمر. ومما يؤسف له بصفة خاصة أنه كان من الممكن تفادي ذلك لو أبدت بعض الوفود حكمة دبلوماسية، كما فعل زملاؤنا الأتراك على سبيل المثال.

وقد عبر الكثيرون في هذه القاعة عن قلقهم إزاء تسييس أنشطة المؤتمر من خلال المحاولات الرامية إلى إدخال مسائل خلافية إلى هذا المنتدى، وهي مسائل ترتبط باختصاص مؤسسات أخرى ولا تتعلق إطلاقاً باختصاص المؤتمر. ونحن نتفق تماماً معهم. وفي الواقع، ما الفائدة من عرض اتفاق الأجواء المفتوحة في المؤتمر بينما لا يملك معظم الحاضرين أدنى فكرة عن ماهيته؟ بل إنهم غير مطالبين بذلك، بما أن المسائل المتصلة بالاتفاق تناقش ويبت فيها في فيينا. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن وثيقة فيينا.

وفيما يتعلق بمسألة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ننصح زملاءنا الأمريكيين باللجوء إلى لاهاي، حيث تعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (المنظمة) منذ أكثر من ٢٠ سنة. وإذا كان لدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية مقترحات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يساعد المنظمة، دون التعدي على اختصاصها، فإننا على استعداد للاستماع إليهم. ولقد قدمنا مقترحاتنا الخاصة بشأن المساهمة العملية التي يمكن أن يقدمها المؤتمر لمكافحة الإرهاب الذي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل. وكلكم تعرفون من رفض دعم المبادرة الروسية وبأي ذرائع.

وعلى العموم، فإننا بكل بساطة نحث جميع المحافل الدولية، بما في ذلك المؤتمر، على الاهتمام بالقضايا التي تدخل في نطاق اختصاصاتها والتي تمتلك خبرة بشأنها. وما يحدد نطاق أو طبيعة نشاط المؤتمر هو جدول أعماله، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الجلسة العامة الأولى. ويرتبط البندان الأولان المدرجان في جدول الأعمال بموضوع نزع السلاح النووي. ولهذا السبب

وغيره، فإن البيان الطويل الذي أدلى به السفير روبرت وود لا يتعلق بالمؤتمر سوى في جانب واحد منه. ونقصد هنا معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وسنسعى إلى الرد بموضوعية وبطريقة مهنية، دون الانزلاق إلى تبادل الاتهامات.

فهل يمكننا أن نوضح هذه النقطة بمثال محدد؟ في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقدت وزارتا الخارجية والدفاع الروسيتان إحاطة مشتركة لوسائل الإعلام والمسؤولين العسكريين الأجانب المعتمدين في موسكو. وبعد هذه الإحاطة، عُرضت مركبة إطلاق وقذيفة انسيابية برية فعلية من طراز 9M729، أو SSC-8 وفقاً للتصنيف الأمريكي. ويجب أن يقال فوراً إن ممثلي الولايات المتحدة لم يغبوا الفرصة ليروا بأعينهم هذا الشيء الذي يثير قلقهم. وفي هذا الصدد، يجب التشديد بصورة خاصة على أنهم رفضوا ذلك مسبقاً ولم يبدو أي اهتمام بما سيُعرض وبما ستقدمه روسيا من معلومات إضافية.

وقد أعدنا لهذه الدورة من المؤتمر ملفاً من المعلومات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، بما في ذلك الإحاطة التي عقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وقد أُدرج هذا الملف في جدول الوثائق. لذلك، بدلاً من تكرار كل شيء، سنذكر فقط بعض النقاط الرئيسية التي تبرز الاتهامات الأمريكية غير الواقعية.

بادئ ذي بدء، القذيفة 9M729 هي نسخة مستكملة من القذيفة 9M728 وكلا القذيفتان عُرضتا تيسيراً للمقارنة. وتعلق التعديلات بالرأس الحربي، وبالتالي بشدة الجهاز التفجيري، ونظم عمليات الطيران والتوجيه.

أما الناقل، أي المحرك والوقود الدافع، فقد بقي كما كان في الطراز السابق 9M728، وهو ما كان يمكن التحقق منه بصرياً أثناء العرض. وهذا هو العامل الأكثر أهمية، حيث لم تقدم الولايات المتحدة أي شكوى بشأن القذيفة 9M728. وعلاوة على ذلك، ورغم أن جسم القذيفة 9M729 أطول من جسم القذيفة 9M728 بسبب زيادة طول الرأس الحربي، فقد حُفّض مداها الأقصى إلى ٤٨٠ كم، وهو ما جرى تأكيده في التدريب العسكري "زاباد ٢٠١٧".

وحتى تكتمل الصورة، سنشير إلى بعض التناقضات في التصريحات الأمريكية. فالحجة الرئيسية التي ساقها السفير وود هي أن الولايات المتحدة زودت روسيا بمعلومات مفصلة يُزعم أنها تؤكد المدى المحظور للقذيفة 9M729.

ونحن نقترح أن ننظر معاً في البيانات التي قدمها لها الأمريكيون، والتي تلاها السفير وود في بيانه. وهي تتعلق في الواقع بمعلومات عن مركبة الإطلاق، والقذيفة، ومُصنعيهما، وإحداثيات التجارب، وتواريخ الإطلاق. وفي هذا الصدد، من الضروري توضيح نقطة هامة؛ وهي أن الأمريكيين لم يذكروا اسم القذيفة، أي 9M729، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وحتى ذلك الحين، لم يكن لدى الروس أدنى فكرة عما كانوا يتحدثون عنه. وبطبيعة الحال، بمجرد ما اتضح الفكرة، أبلغنا الولايات المتحدة بوجود القذيفة، وأبلغناها في نفس الوقت أن مداها يقل عن الحدود المحظورة التي وضعتها معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وبالإضافة إلى ذلك، وبروح من الشفافية الطوعية، زودنا الأمريكيين ببيانات حول القذيفة، على الرغم من أننا لم نكن ملزمين بالقيام بذلك. وتسجيلاً للموقف، ورد سرد تاريخي تفصيلي لما قدمه لنا

الأمريكيون ومتى قدموه لنا في الإحاطة التي قدمها نائب وزير خارجية روسيا، سيرغي ريبكوف، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أي قبل الإنذار النهائي الذي أعطي لنا لتدمير القذيفة.

والسؤال الآن هو كيف يمكن التوصل إلى استنتاج بشأن مدى القذيفة على أساس المعلومات المرسلّة؟ وأذكر بأنه، وفقاً للبيان الذي أدلى به السيد وود، أعطيت لنا معلومات عن مركبة الإطلاق، والقذيفة التي عقدت الإحاطة بشأنها وعُرضت على الملأ، ومُصنّعيهما (أخبرني، كيف تؤثر معرفة المصنّعين على مدى القذيفة؟)، وإحداثيات التجارب، وتواريخ الإطلاق. وعلى أساس هذه المجموعة من الوقائع، خلص زملاؤنا الأمريكيون إلى أن القذيفة 9M729 تنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لا يُفعل أي شيء أثناء عملية التفتيش المتعلقة بالقذيفة 9M729 ومركبة إطلاقها لتأكيد أو دحض صحة مزاعم الولايات المتحدة؟ أين المنطق في الموقف الأمريكي؟

وأود أن ألفت نظر الحاضرين إلى حقيقة أخرى. فقد أعلنت روسيا أن المدى الأقصى للقذيفة 9M729 يبلغ ٤٨٠ كيلومتراً، وهو ما أكدته اختبارات الطيران، كما ذكرت سابقاً. ويقول الأمريكيون، بناء على بيانات موثقة ماثلة، إن المدى يتراوح بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر. ولعلكم تتفقون معي على أن هذا التباين شاسع.

ومن شأن البيانات المستمدة من الرصد المباشر للاختبارات التي أجريت على القذيفة 9M729 أن توضح بشكل قطعي الأساس الذي تستند إليه ادعاءات الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن جميع الجهود ابليت بذلناها للحصول على تلك المعلومات قد ظلت دون إجابة. وفي غياب ذلك، يستحيل إقامة حوار مهني. وعلاوة على ذلك، انسحب الأمريكيون أنفسهم، مما يوضح عدم اهتمامهم بمواصلة المحادثات.

وفي ضوء الرفض الرسمي من جانب الولايات المتحدة لمواصلة المحادثات المهنية والموضوعية بين الوفود المشتركة بين الإدارات، فإن طرح مسألة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في المؤتمر لا يثير إلا الدهشة. ويمكننا أن نفهم منطق شركائنا لو كان نقدهم لنا، وإن كان غير بناء، مُرفقاً باقتراحات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يساعد على حل مشكلة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى وفقاً لولايتيه كهيئة تفاوضية. وعلى سبيل التوضيح فقط، نقترح نحن أنفسنا أنه يمكننا التحدث عن صياغة صك عالمي في مجال القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى.

وإلا فسوف نعتبر خطاب الولايات المتحدة المعادي لروسيا محاولة لصرف الانتباه عن المشاكل الملحة التي تتطلب اتخاذ إجراءات مشتركة من جانب المشاركين في المؤتمر من أجل تسويتها. ونعني هنا في المقام الأول الجهود المستمرة لوضع برنامج عمل للمؤتمر. ومن المؤسف أن البيان الطويل الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة لم يشير على الإطلاق إلى هذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أؤكد استعدادنا لإجراء حوار جدي بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى في سياق نزع السلاح النووي. ونؤكد مرة أخرى عزمنا على التعاون البناء مع الرئاسة الأوكرانية، ومع الرؤساء الستة لدورة ٢٠١٩، ومع جميع الوفود لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إعادة المؤتمر إلى المفاوضات الموضوعية.

وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب بزملائنا الجدد من الهند والصين وإكوادور، وأيضاً بأمانة المؤتمر.

الزملاء الكرام، في ضوء البيانات التي أدلت بها بعض الوفود، أجدني مضطراً لتقديم إضافة قصيرة إلى ما سبق ذكره. فعلى مدى سنوات عديدة، لا سيما منذ عام ٢٠٠٣، أعرب الوفد الروسي مراراً وتكراراً عن قلقه إزاء الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في سياق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وأود أن أنصح الوفود التي تطلب من روسيا الاستجابة للشواغل الأمريكية باعتماد نهج متوازن، وهو أحد مبادئ الدبلوماسية، لأنني لم أسمع أي أحد يناشد الولايات المتحدة للاستجابة للشواغل الروسية بنفس الطريقة البناءة والموضوعية التي استجبنا بها للشواغل الأمريكية. وأنا أتحدث بشكل خاص عن نظام الإطلاق الشامل MK41، الذي لا يستخدم فقط كمركبة إطلاق مضادة للقذائف ولكن أيضاً لإطلاق القذائف الانسيابية المتوسطة المدى من طراز توماهوك. وآمل أن يأخذ الزملاء هذا في الحسبان. وأشكركم على حسن استماعكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

**السيدة بلانث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً، السيد الرئيس. أولاً، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للرد على البيان الذي وزعه وفد فنزويلا، والذي ألقاه وزير خارجيتها في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

إن الشعب الفنزويلي يناضل في خضم أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية حادة فرضها عليه فساد نظام مادورو وسلوكه المعادي للديمقراطية وسوء إدارته الاقتصادية. وقد فر أكثر من ٣ ملايين فنزويلي من فنزويلا منذ سنة ٢٠١٤، وتتوقع الأمم المتحدة أنه في حال استمرار الظروف على هذا النحو، قد يهجر البلد عددٌ مماثلٌ تقريباً في سنة ٢٠١٩. وهم يفرون من القمع، والجوع، والجريمة، وانعدام الرعاية الطبية الأساسية والخدمات الاجتماعية مثل الكهرباء، والتضخم الجامح، والقمع السياسي. وقد تسبب نظام مادورو في انهيار فنزويلا التي كانت مزدهرة ذات يوم، وعليه أن يتحمل وحده المسؤولية عن هذه الحالة التي لا تطاق وعن إفلاسه الذي لا يمكن السيطرة عليه.

لقد حاول النظام إسكات الجمعية الوطنية الفنزويلية، وهي آخر مؤسسة ديمقراطية متبقية في فنزويلا. وقد أعلن زوراً أن الجمعية لا تحترم سلطة حكومة الأمر الواقع، وانتهك الحصانة الدستورية لنواب الجمعية المنتخبين عن طريق الاحتجاز التعسفي، وألجأ العديد من البرلمانيين إلى المنفى.

وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨، بذل نظام مادورو جهوداً كبيرة من أجل حصر صوت الشعب الفنزويلي في عملية انتخابية معيبة، ثم نصب نفسه تنصيباً صورياً في ١٠ كانون الثاني/يناير اعتبره أكثر من ٥٠ بلداً تنصيباً غير شرعي، وهو عدد آخذ في الازدياد يوميا. وقد أعلنت الجمعية الوطنية عدم شرعية نظام مادورو وشجبت اغتصاب نيكولاس مادورو للرئاسة. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، تولى رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو دور رئيس فنزويلا المؤقت بموجب المادة ٢٣٣ من الدستور الفنزويلي. وتعترف الولايات المتحدة بخوان غوايدو رئيساً مؤقتاً

لفنزويلا. واضطراباً بدورها بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة حسب الأصول من قبل الشعب الفنزويلي، احتجت الجمعية الوطنية بدستور البلد لإعلان عدم شرعية نيكولاس مادورو، ومن ثم شغور منصب الرئاسة. لقد اعترض شعب فنزويلا بشجاعة على مادورو وعلى نظامه، وطالب بالحرية وبسيادة القانون. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمحاسبة المسؤولين عن التدهور المأساوي لفنزويلا، وستواصل تسخير جميع وسائلها الدبلوماسية والاقتصادية لمساعدة الرئيس المؤقت خوان غوايدو والجمعية الوطنية والشعب الفنزويلي على استعادة ديمقراطيتهم.

ويتعين على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي النظر في كل الأدوات المتاحة لمساعدة الشعب الفنزويلي على استعادة بلده. ويجب أن نمارس الضغط الدولي لنثبت لمن هم داخل النظام أن قيادتهم لا يمكنها الاستمرار وأن عليهم اختيار طريق أفضل للمضي قدماً بفنزويلا.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به زميلي ممثل إيران، أود أن أحذره من هذا التحليل الخاطئ لأسباب انسحاب حكومة بلدي من خطة العمل الشاملة المشتركة؛ لقد كان شعور الولايات المتحدة الاستثنائي بالمسؤولية، بدلاً من ذلك، هو الذي أفضى بنا إلى التقييم المتشائم لسلوك إيران وانتهاكاتها في إطار تلك الخطة، وهو سلوك متسم بالعدوانية وبقدر أكبر من التهديد.

أما رد زميلي الروسي على البيان الذي أدلى به السفير وود في الأسبوع الماضي، وهو رد في غاية الضعف، فأعتقد أن زملائي في بروكسل لخصوه بإيجاز شديد يوم الجمعة أثناء لقاءهم، كما لخصه زميلي من بلغاريا هنا اليوم، على هذا النحو: إنك لا تتحدع أحداً. وكما قال ينس ستولتنبرغ، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن المنظمة ستوفر وسائل رادعة ودفاعية موثوقة، لو استمرت روسيا في خرق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وأخيراً، اسمحوا لي بالقول إنني أسمع الكثير عن تسييس مؤتمر نزع السلاح. فدعوني أشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة ستستخدم كل منبر متاح لتسليط الضوء على خروقات وانتهاكات المعايير الدولية، سواءً في حالة دعم إيران للإرهاب وسلوكها الإقليمي المزعزع للاستقرار، أو استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية ضد شعبها، أو عدم شرعية نظام مادورو في فنزويلا، أو انتهاكات روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة الولايات المتحدة على بيانها. وأرى أن ممثلة النرويج تود تناول الكلمة، وسؤالي هو هل تود النرويج الإدلاء ببيان أو ممارسة حق الرد؟

**السيدة سيرفينكا (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):** الإدلاء ببيان قصير.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** في هذه الحالة، أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

**السيدة سيرفينكا (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهامكم. واستناداً إلى العديد من المقترحات والأفكار البناءة التي استمعنا إليها هنا هذا الأسبوع والأسبوع الماضي، فإننا نأمل أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح مزيداً من الخطوات إلى الأمام في هذا العام.

وإنني آخذ الكلمة الآن لضم صوتنا إلى أصوات الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الراهنة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فهي، إذ تحظر الصواريخ الأرضية المتوسطة المدى، تشكل جزءاً هاماً من الهيكل الأمني الأوروبي - الأطلسي. وعلى هذا النحو، فقد ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار في أوروبا لأكثر من ٣٠ عاماً. وكما أوضح البيان الوزاري لمنظمة حلف شمال الأطلسي الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر، من جملة أمور أخرى، فإن الترويج وغيرها من البلدان الحليفة تؤيد تمام التأييد التقييم الذي يفيد أن روسيا تخرق المعاهدة، ونعتقد فعلاً أن الحفاظ على المعاهدة بيد روسيا الآن. فلا يمكن التمسك بالمعاهدات الوطنية على مر الزمن إذا امتثل لها طرف واحد فقط. ولن يستفيد أحد من سباق التسلح في أوروبا. فالقذائف الأرضية المتوسطة المدى تقوض الاستقرار الاستراتيجي، وإعادتها إلى العمل تُضعف أمن الجميع.

وفي الأخير، أود أيضاً أن أعرب عن أملنا في أن تعمل الولايات المتحدة وروسيا على تجديد المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية عند انتهائها. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة النرويج على بيانها، وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة، الذي طلب الكلمة.

**السيد كليوبري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وعلى غرار زميلتي النرويجية، أتناول الكلمة أولاً لتوضيح موقف المملكة المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، نظراً لأن عدة وفود ذكرتها سواء في الأسبوع الماضي أو في هذا الأسبوع.

السيد الرئيس، لقد أدت هذه المعاهدة دوراً هاماً في دعم الأمن الأوروبي - الأطلسي. ونحن نريد أن تظل المعاهدة قائمة، ولكن ذلك يتطلب من جميع الأطراف أن تمتثل لها امتثالاً تاماً يمكن التحقق منه. إن روسيا تنتهك المعاهدة وما زالت تنتهكها منذ بعض الوقت. ونحن ندرك الجهود المضنية التي بذلتها الولايات المتحدة على مدى عدة سنوات للضغط على روسيا للعودة إلى الامتثال للمعاهدة، وما فتتنا ندعم جهودها الدبلوماسية في هذا الصدد. ولذلك نؤيد بشدة النتيجة التي توصلت إليها الولايات المتحدة ومفادها أن روسيا في حالة خرق جوهرية للمعاهدة. فقد قامت روسيا بتطوير ونشر قذائف تنتهك المعاهدة. والإحاطة التي عُقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير والبيان الذي استمعنا إليه للتو من ممثل روسيا الموقر لا يغيران ذلك الاستنتاج في شيء. ولدى روسيا فرصة أخيرة لإثبات عودتها إلى الامتثال التام للمعاهدة على نحو يمكن التحقق منه واحترام التزاماتها التعاقدية. لكن روسيا لم تقدم لحد الآن رداً يوثق به على شواغلنا المشتركة، ما عدا الإنكار والتعتيم.

إن الوضع الحالي الذي تحترم فيه الولايات المتحدة التزاماتها التعاقدية ولا تحترمها فيه روسيا وضع غير مستدام. وإن سعي روسيا لامتلاك قدرات في مجال القذائف منتهكة للمعاهدة يعرض الأمن الأوروبي للخطر. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانها، وأعطي الكلمة الآن لسفير فنزويلا.

السيد باليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لا يخفى عليكم، أيها الممثلون الموقرون لبلدان العالم الحاضرون هنا في مؤتمر نزع السلاح، أنني كنت أول من تناول الكلمة هذا الصباح، ولما كنا نحترم طبيعة هذا المنتدى بالطبع، فقد انصبت مداخلتنا بالتحديد على العمل الذي يجب علينا القيام به من أجل إحياء المؤتمر والوفاء بالتزاماتنا.

لم أطرح موضوع فنزويلا احتراماً لكم ولطبيعة جدول الأعمال، وهذا هو السبب في أنني لم أكن مستعداً لهذه المداخلة، لكنني سأرتحل. وقد دهشت، وأنا متأكد أنكم دهشتم كذلك، لسماع وفد الولايات المتحدة يتطرق لمسألة مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي لأن إدارة ترامب تُعد العدة لغزو عسكري لفنزويلا.

لم تتقبل حكومة الولايات المتحدة قط وجود حكومة ذات سيادة في فنزويلا - حكومة تدافع بعزم لا يلين عن سيادة بلدنا. وقد كان هذا هو الحال منذ اللحظة التي تقلد فيها الرئيس هوغو تشافيز منصب رئيس الدولة وأعلن للعالم أن فنزويلا ستسلك طريق تقرير المصير، وستنوع علاقاتها الدولية، وستنتهج سياسات متعددة الأقطاب؛ وبعبارة أخرى، أن فنزويلا ستوقف عن الخضوع لاستعمار الولايات المتحدة الجديد. لقد رفعنا راية وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على هذا الطريق، وساهم تشافيز، مع زعماء آخرين من القارة، في صياغة هيكل إقليمي جديد. فأنشئت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، وتحالف النفط الكاريبي، وهو شركة نفط فنزويلية تهدف إلى تعزيز التضامن مع أشقائنا في منطقة البحر الكاريبي. وبالطبع، لم تتقبل حكومة الولايات المتحدة هذه السياسات قط؛ ولهذا السبب، لم تكدم تضي سنتان على وجود الرئيس هوغو تشافيز فرياس في سدة الحكم حتى دعمت حكومة الولايات المتحدة انقلاباً ورعته وفرضت عميلاً لها لم يكمل لحسن الحظ ٤٨ ساعة في السلطة. لكن ما إن نُصّب هذا الديكتاتور عن طريق انقلاب عسكري إرهابي حتى بعثت حكومة الولايات المتحدة سفيرها إلى قصر ميرافلوريس لتقديم الدعم، تماماً كما دعمت مؤامرة الانقلاب برمتها - وهو انقلاب نفذته النخبة العسكرية والتجارية. ومن حسن الحظ أن الشباب العسكري وشعب فنزويلا انتفض، والعلم الوطني في أيديهم، محتكمين إلى الدستور، فأعيد الرئيس تشافيز إلى السلطة. وكان ذلك، كما قلت، بعد ٤٨ ساعة، ولكن حكومة الولايات المتحدة كانت لديها طائفة على جزيرة مارغريتا جاهزة لاختطاف الرئيس هوغو تشافيز فرياس، في حين كان الديكتاتورون المتورطون في الانقلاب قد أمروا باغتياله.

وكنت في ذلك الوقت سفير فنزويلا لدى منظمة الدول الأمريكية. وقد اتصل الديكتاتور بالأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ثيسار غابيريا، لإبلاغه بأنه أعفى السفير خورخي باليرو من مهامه وعين من ينوب عنه. وبعبارة أخرى، كان الديكتاتور، كارمونا إستانغا، ينفذ أمراً صدر إليه من وزارة الخارجية الأمريكية بأن يتصل بغابيريا ويأمره برفض الاعتراف بالسفير والممثل الدائم لفنزويلا. وحينما أقول إن الأمر صدر من وزارة الخارجية الأمريكية - وأستسمحكم إذا خُضت في التفاصيل -، فذلك لأن وزارة الخارجية الأمريكية أرسلت إلى الديكتاتور، بيدرو كارمونا إستانغا، رسالة تحذره فيها بذلك، وهو ما جاء في رسالة عُثِر عليها عندما فر الديكتاتور من قصر ميرافلوريس. وكانت الرسالة موجهة من القائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة. ففي هذه الرسالة الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية، من شخص يدعى

السيد تشيبيولا على ما أذكر، عن الإدارة المعنية بمنطقة الأنديز، طلبت وزارة الخارجية الأمريكية إلى الديكتاتور، أولاً، أن يؤكد لها مدى صحة خبر استقالة الرئيس تشافيز، لأنهم لفقوا قصة تفيد بأن تشافيز قد تنحى عن الحكم. والحقيقة أن تشافيز لم يتخل قط عن الحكم؛ بل اعتُقل وسُجنَ رغماً عنه.

ثانياً، نصحت وزارة الخارجية الأمريكية الديكتاتور بيدرو كارمونا إستانغا بالحفاظ على المظاهر. وتذكروا بأن هناك ميثاقاً ديمقراطياً للبلدان الأمريكية، ينص على أن حكومة الولايات المتحدة لا تعترف بالنظم الديكتاتورية أو الانقلابات العسكرية. ويعني الحفاظ على المظاهر إلباس الحدث لبوس الدستورية.

والنصيحة الثالثة من وزارة الخارجية الأمريكية للديكتاتور هي إقالة السفير خورخي باليرو على الفور. وهكذا نفذ الديكتاتور ذلك الأمر بناء على تعليمات من السيد أوتو رايش من وزارة الخارجية الأمريكية، الذي كان مساعد وزير الخارجية في شؤون الأمريكتين. وهذا شبيه بما يريدون القيام به الآن، لكن ما يريدون القيام به الآن أشد شناعةً وأشد بدائيةً وأشد عتاقةً. إنهم يريدون إعادة العالم إلى العصور الوسطى، عندما كان الملوك يتوجون أنفسهم بأنفسهم.

في انقلاب نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عندما فرضت حكومة الولايات المتحدة الديكتاتور كارمونا إستانغا بانقلاب عسكري، نصب الديكتاتور بيدرو كارمونا إستانغا نفسه رئيساً في قصر ميرافلوريس، رمز الحكم. فقد ألقى الديكتاتوريون القبض على الرئيس تشافيز وسجنوه، وأدى بيدرو كارمونا إستانغا اليمين الدستورية في قصر ميرافلوريس، بحضور أحزاب المعارضة. وحضر معظم أحزاب المعارضة، إلى جانب قادة الكنيسة والنخبة التجارية. كان ذلك تمثيلية؛ أرادوا جعلها تبدو وكأنها انتقال ديمقراطي. لقد كانت دكتاتورية رهيبية في فنزويلا، فأطيح بها على الفور.

أرجو أن تسامحوني، السيد الرئيس، أيها المندوبون، على التحدث بهذا القدر من الحماسة، لكن لا يسعني إلا أن أدافع عن بلدي بشغف وإصرار وولاء مطلق لوطني، ولبوليفار، ولأحلام المحررين الذين دافعوا دائماً عن إرث بلدي وبلدان أخرى بهذه الطاقة والحماسة.

ما الذي تريده الولايات المتحدة؟ ماذا تريد تلك الإدارة؟ هل تلك الحكومة، حكومة الولايات المتحدة، التي تهين الاتفاقات البيئية، وترفض الاتفاقات المتعلقة بإيران التي وقعتها عدة بلدان أوروبية، وتشن الحروب التجارية على الصين، وتهدد روسيا بالحرب النووية، وتهجم بسادية وعشوائية المهاجرين من أمريكا الوسطى الذين يذهبون إلى هناك، وتبني جداراً غير شرعي، وتختطف الأطفال لجعلهم يعانون لكونهم أبناء لآباء مهاجرين، هل تتمتع تلك الحكومة بسلطة معنوية لفرض ديكتاتور على فنزويلا؟ لقد نصب الرئيس الانتقالي المزعوم نفسه، لكنه لم يحافظ حتى على المظاهر كما فعل الديكتاتور بيدرو كارمونا إستانغا سنة ٢٠٠٢. لقد نصب نفسه في الشارع أمام مجموعة من الناس، قائلاً: "أنا رئيس فنزويلا".

وقد اعترفت به إدارة ترامب على الفور، أو بعد ثوانٍ أو دقائق. فيا له من عار! ويا لها من إهانة! ويا له من ازدراء مطلق لدستور فنزويلا، الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الشعبي! ففي فنزويلا، لا توجد طريقة أخرى لانتخاب الرؤساء أو السلطات على أي مستوى سوى الاقتراع العام والمباشر والسري. وتلك كانت الطريقة التي انتُخب بها الرئيس

تشايفز مراراً وتكراراً، وهي الطريقة التي انتُخب بها الرئيس مادورو مراراً وتكراراً. لقد صوت أكثر من ٦ ملايين شخص للرئيس مادورو، وأيده أكثر من ٦٧ في المائة من الفنزويليين.

والآن، تريد إدارة ترامب المثيرة للحرب والداعمة للعنصرية والمساندة للإرهاب فرض نظام ديكتاتوري على فنزويلا. إن فنزويلا لا تقبل الطغاة الذين تفرضهم وزارة الخارجية الأمريكية. فنزويلا تقبل بالرؤساء الشرعيين فقط. وأنا أناشد بكل احترام جميع البلدان الحاضرة في هذا المنتدى، ولحسن الحظ فإن معظم بلدان العالم تدعم الديمقراطية الفنزويلية وترفض رفضاً قاطعاً هذه المحاولة الديكتاتورية الجديدة، هذا العار الدولي الجديد.

وقد أيدت معظم البلدان فنزويلا في المناقشة التي دارت في مجلس الأمن يوم السبت الماضي. وكان ١٩ خطاباً، من أصل ما أُلقي من خطابات، مؤيداً لفنزويلا. وأتذكر - على سبيل المثال لا الحصر - الصين وروسيا وجنوب أفريقيا وسفير بربادوس، الذي تحدث باسم بلدان الجماعة الكاريبية الاثني عشر، وكلهم دعوا بصوت رجل واحد إلى احترام السيادة ومبادئ القانون الدولي المقدسة. ومن المؤسف أن إدارة ترامب العنصرية النزاعة إلى الإبادة الجماعية تعترم شن حرب على فنزويلا. لقد قال السيد ترامب في مناسبات عديدة، وسأنقل كلامه هنا لأنه ليس بسراً، إنه كان قبل بضعة أشهر مجتمعاً بمجلس وزرائه، الذي ضم جون كيلي، الرئيس السابق للقيادة الجنوبية للولايات المتحدة، فسألهم - كما ورد في "نيويورك تايمز" و"ذي جورنال" - عن سبب عدم غزوهم فنزويلا، ما دامت قريبة جداً؛ فإذا كان جيشهم القوي قادراً على الوصول إلى أفريقيا أو آسيا، وهي على بعد آلاف الكيلومترات، فقد كان بإمكانه غزو فنزويلا. لقد ورد ذلك - وأكرر - في "نيويورك تايمز". ومضى يقول إنهم مستعدون لأي شيء وإن جميع الخيارات مطروحة. وقد عُزل جون كيلي مؤخراً من مجلس الوزراء، لكن عندما كان الجنرال وقائد القيادة الجنوبية، قبل خمس سنوات، شرعوا في اختلاق أزمة إنسانية مزعومة في فنزويلا. وقد تزامنت أنماط الهجرة الحديثة العهد التي بدأت منذ سنتين تزامناً دقيقاً مع اعتماد تدابير قسرية انفرادية غير شرعية، تحظر علينا شراء الأدوية وإجراء المعاملات الدولية. واليوم، قالت وزارة المالية الأمريكية إنها ستسرق ١,٧ مليار دولار فنزويلي محتجز هناك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أيها السفير، آسف لتذكيرك بأن الساعة تشير إلى ١٣/٠٠، لذلك أود أن أذكرك بأن هناك ستة طلبات أخرى لتناول الكلمة. علينا الآن أن نقرر الطريقة التي سنواصل بها العمل.

**السيد باليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):** أشكركم على تذكيركم إياي، ولكني متأكد من أنكم جميعكم تدركون أنه لم يكن لدي من خيار غير الرد على تلك المداخلات المتهافئة الشائنة المهينة، مع مراعاتي للقواعد وتوقيري لكم جميعاً هنا.

وأود أن أُنهي كلمتي بأن أدعو جميع بلدان العالم إلى رفض الحرب، وإلى رفض الغزو العسكري لفنزويلا على يد الولايات المتحدة، وإلى دعم السلام. وأود أيضاً أن أختتم كلمتي بالقول إن أصواتاً ارتفعت مطالبةً بالسلام لحسن الحظ. فقد قال البابا فرنسيس نفسه إن الشيء الوحيد الذي ظل موجوداً في فنزويلا هو السلام، وإنه يعارض العنف والحرب والقتل بين الفنزويليين.

لقد عرض رئيسا أوروغواي والمكسيك، إلى جانب جميع دول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وبعض الدول الأوروبية حسبما فهمت، المساعدة على تعزيز الحوار بين الحكومة والمعارضة. فالخلافات السياسية والأيدولوجية تُحل بالحوار، وليس بالحرب أو الإرهاب. ولهذا السبب رحب الرئيس مادورو بالدعوة التي وجهها البابا ورئيسا المكسيك وأوروغواي ورؤساء الدول في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وفي العالم أجمع. فقد أدلى زعماء العالم بالعديد، إن لم يكن بالملئات، من البيانات التي طالبوا فيها باحترام سيادة فنزويلا وحققها في تقرير المصير. وفي الأخير، أود أن أعرب عن تقديري لآيات التضامن مع الديمقراطية الفنزويلية التي تلقاها الرئيس نيكولاس مادورو في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ.

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، وأعتذر لكم جميعاً عن تجاوزي الوقت المخصص لي في هذا المنتدى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، كما ذكرت، لدينا ستة طلبات أخرى لأخذ الكلمة. وسيكون المترجمون الشفويون متاحين لمدة أخرى لا تتجاوز سبع دقائق، ثم يتوقفون عن تقديم الخدمات. فهل أؤجل أعمال الاجتماع إلى ما بعد الظهر أو نتابع باللغة الإنجليزية فقط؟ لقد طلب سفير ألمانيا الكلمة.

**السيد بيرفرت (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس، أود أن أقترح أن نتوقف الآن لتناول الغداء، لأنني أظن أن بعض الزملاء لديهم مواعيد غداء، وأن نستأنف جلستنا العامة بعد ظهر هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠. وشكراً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بصفتي الرئيس، أشكر سفير ألمانيا على هذا الاقتراح. وأعتقد أنه سيكون مقبولاً تماماً. أرى الآن ممثل كوبا يطلب الكلمة.

**السيد ديلغادو (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** أشكركم، سيدي الرئيس. أود في البداية أن أسأل هل قررتم استئناف هذا الاجتماع في الساعة ١٥/٠٠؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** نعم، كان المقترح هو الاجتماع مرة أخرى هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠. هل هناك أي اعتراض على هذا الاقتراح؟ أرى ممثل الصين يطلب الكلمة.

**السيد جي هجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس. كنت أريد أن أقول شيئاً سابقاً، لكن بما أن المندوبين الآخرين قالوا ما فيه الكفاية، فإنني أسحب طلبي للتحدث. وفي هذه المرحلة، لا أعتقد أن الأمر يستحق عقد جلسة أخرى بعد ظهر هذا اليوم. لقد نشبت المشاجرات فعلاً، وليس من المنطقي تمديدتها لمواصلة هذه الممارسة النقدية في القاعة، ولذلك لا أوافق على عقد جلسة أخرى في الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر هذا اليوم.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لإبلاغ القاعة والرئيس بأن يوم الثلاثاء المقبل هو أول يوم من السنة الصينية الجديدة، ونأمل أن تكون ترتيبات اجتماع الأسبوع المقبل إنسانية بما يكفي لينعم المندوبون الصينيون بعطلة سعيدة مع أفراد أسرهم. وشكراً لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الصين على اقتراحاته وعلى تذكيرنا بالسنة الصينية الجديدة المقبلة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. وأضم صوتي إلى صوت المتكلم السابق في الإعراب عن الصعوبة التي يجدها وفد بلدي في مقاطعة المناقشة الآن واستئنافها في الساعة ١٥/٠٠. وأعتقد أنه سيكون من الأجدى عملياً إذا واصلنا واستنفدنا قائمة المتكلمين. وبوسع وفد بلدي أن يقبل بصورة استثنائية أن نواصل باللغة الإنكليزية، وأنا على استعداد لتقديم حقي في الرد باللغة الإنكليزية بمجرد أن تقرروا إعطائي الكلمة. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على هذه التعليقات، وأرى أن ممثل فرنسا يطلب الكلمة.

السيدة فايس (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس. وسأواصل الحديث بالفرنسية، لأنني أعتقد أن المترجمين الشفويين ما زالوا هنا. ولا يمكننا أن نواصل الاجتماع باللغة الإنكليزية وحدها، فالنظام الداخلي واضح، وقد أكدت وفود عديدة أهمية احترام النظام الداخلي. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا على تعليقاتها، وأعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ديلغادو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. وفي ضوء البيانات التي أدلى بها بعض زملائي بشأن قرار عدم مواصلة هذه الممارسة السياسية، فقد اخترت أخذ الكلمة والاستفادة من وقت زملائي، لأننا لسنا نحن الذين بدأنا هذا السيرك السياسي الذي نشاهده هنا اليوم. غير أن هذا السيرك لم يبدأ اليوم؛ بل بدأ في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع السلاح، عندما سمعنا وفوداً تعترض على مشاركة دولة واحدة في هذا المؤتمر المهيب. ومنذ ذلك الحين ونحن نسمع خطاباً سياسياً مكتفياً يبدو وكأنه استعير من عهد الحرب الباردة، بنية محددة تتمثل في إلقاء اللوم على الغير. ولو كان عالم النفس سيغموند فرويد بين ظهرانينا، لاعتبر ذلك - ولا شك - مثالاً نموذجياً على الإسقاط.

إننا نشعر بالذعر من المحاولات المبدولة في هذا المؤتمر المهيب لتسييس الأمور غير المتصلة بنزع السلاح بواسطة خطاب عدواني وتدخل. ولقد كتبنا اليوم، بسبب الغطرسة النموذجية التي ينم عنها أناس عديمو الكفاءة، فصلاً جديداً في عملية التسييس، وذلك في انتهاك واضح لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحكومة الثورية لجمهورية كوبا تعارض وتدين بشدة أي محاولة لتدبير انقلاب وفرض حكومة عميلة تخدم الولايات المتحدة في جمهورية فنزويلا أو في أي بلد آخر، لأن القيام بذلك سيكون انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينبغي لنا أن نتخلص من هذه الادعاءات الزائفة وهذا النفاق. فالمقاصد الحقيقية من الإجراء المتخذ ضد فنزويلا هي السيطرة على الموارد الهائلة لهذا البلد الشقيق والقضاء على المثل الذي ضربته في تحرير قارتنا الأمريكية والدفاع عن كرامتها واستقلالها. ورداً على هذه الإجراءات، نود أن نُعلم حكومة الولايات المتحدة وجميع حلفائها وعملائها بأن كوبا ستكون مناصرة على الدوام للقانون الدولي وللقضايا العادلة ولشعب فنزويلا.

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، وأرجو أن تقبلوا اعتذاري إن كنت قد أطلت إلى أبعد من الوقت المخصص لي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل كوبا. هل هناك وفد آخر يرغب في التحدث؟ أرى أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يود تناول الكلمة. الكلمة لكم.

**السيد بانغ كوانغ هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. إن وفد بلدي يعارض بشدة أي محاولة لإثارة المسائل الداخلية لفرادى البلدان في هذا المنتدى، لأنها لا تمت بصلة لمداولاتنا ولا لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وتكتسي طابع التدخل في الشؤون الداخلية. وفي هذا السياق، فإنني أشاطر رأي زميلي من جمهورية الصين - وهو أنه إذا كان علينا أن نختار مواصلة هذه الممارسة الخِلافية من الناحية السياسية بعد ظهر هذا اليوم، فسيكون ذلك بلا طائل ولا معنى. وشكراً لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأود أن أذكركم بأن المترجمين الشفويين سينصرفون عنا قريباً وأنه ما زال هناك أكثر من ثلاثة وفود تصر على أخذ الكلمة. وأود أن أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية.

**السيد آلا (الجمهورية العربية السورية):** طلبت الكلام للرد على البيان الأخير لممثلة الولايات المتحدة بعد ظهر اليوم. ونظراً للوقت المتأخر للاجتماع أنا لن أدخل في رد مضموني على الاتهامات السخيفة التي دأبت الولايات المتحدة على تكرارها بشأن موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. نحن أوضحنا موقفنا وردودنا على هذه الاتهامات بشكل واضح في بياناتنا الرسمية في جلسات رسمية للمؤتمر، وفي وثائق رسمية أيضاً وجهناها.

فيما يتعلق بموضوع فنزويلا، فقد سبق لحكومتي أن أصدرت بياناً في ٢٤ من الشهر الحالي أدانت فيه بأشد العبارات تمادي الإدارة الأمريكية وتدخلها السافر في شؤون جمهورية فنزويلا البوليفارية، وبشكل يشكل انتهاكاً فاضحاً لكل الأعراف والقوانين الدولية، واعتداءً صارخاً على دولة ذات سيادة، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. لكن سؤال سيدي الرئيس لمندوبة الولايات المتحدة، تحت أي بند من جدول أعمال المؤتمر يمكننا تصنيف اتهاماتها التي وجهتها ميمناً وشمالاً إلى سوريا وفنزويلا وإيران وروسيا؟ البعض من هذه الاتهامات لا ينتمي إلى هذه القاعة بل ينتمي إلى منتديات أخرى. وهناك موضوع يتعلق بشؤون داخلية لدولة عضو أثير بطريقة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

بعد سماعي لبيانات الولايات المتحدة الأسبوع الماضي واليوم أجد أن المسألة لم تعد تقتصر على تسييس جدول أعمالنا للتهرب من معالجة القضايا الأساسية ذات الصلة بعمل المؤتمر. ما نراه هو محاولة من إدارة ترامب لتقويض المؤتمر والأسس التي قام عليها وآفاق عمله المستقبلي. ويكتسي هذا الأمر مغزى خاصاً عندما يصدر عن عضو سيتولى بعد أسابيع قليلة رئاسة هذا المؤتمر. والمفترض في هذا العضو أن يعمل على تحقيق التوافق بين أعضائه. مما لا شك فيه أن اللغة التي تستخدمها الولايات المتحدة داخل هذه القاعة لا تسير بالاتجاه الصحيح. شكراً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** حضرات السيدات والسادة، أود أن أذكركم بأنه لا يوجد توافق في الآراء في هذه القاعة سواءً فيما يخص مواصلة الاجتماع دون ترجمة شفوية أو فيما يخص استئناف الاجتماع في الساعة ١٥:٠٠. فلم نتوصل إلى توافق في الآراء - فبعض الوفود ترغب في الحصول على استراحة، وبعضها الآخر يود الاستمرار. وهل هناك أي إمكانية أخرى

إذا كانت الوفود لا ترغب في عقد جلسة عامة بعد ظهر هذا اليوم؟ لعلنا نعقدّها غدًا. أرى ممثل إيران يود إثارة نقطة نظام.

**السيد أدارسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس. لقد كان علمي مرفوعاً مدة ثلاث دقائق، لكنكم لم تروه. وأريد فقط مباشرة حق في رد قصير جداً - وأنا مستعد لفعل ذلك بإيجاز شديد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أرجو الإيجاز.

**السيد أدارسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس. أود فقط أن أذكر زميلي من الولايات المتحدة بأن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) واضح بما فيه الكفاية لجميع من في هذه القاعة وللمجتمع الدولي بشأن البلد الذي يؤيد العدوان، وينتهك قرار مجلس الأمن بوضوح، ويبيع العتاد العسكري للعديد من البلدان في العالم. وأود فقط أن أكرر مرة أخرى أن تسييس عمل مؤتمر نزع السلاح ليس هو المخرج، ومن المؤسف جداً أن نرى إدارة الولايات المتحدة، التي تسري الأحادية الهدامة في عروقتها، تستغل منتدى متعدد الأطراف لمهاجمة تعددية الأطراف. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أرى علمين آخرين مرفوعين، ولذلك أقترح المواصلة بإيجاز. وأود أن أعطي الكلمة لسفير إسبانيا.

**السيد إزابيث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** أشكركم، سيدي الرئيس. سأتوخى الإيجاز الشديد ما دام المترجمون الشفويون ينمون عن سخاء استثنائي. وأود ببساطة أن أكرر -  
(تكلم بالإنكليزية)

في الواقع، ظننت أننا لا نزال نتمتع بالسخاء الاستثنائي للمترجمين الشفويين، لكننا لم نعد كذلك. لقد أردت فقط أن أقول إنه ينبغي حقاً أن نحترم إجراءاتنا وممارساتنا في الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح، ويجب توفير الترجمة الشفوية؛ فهذه الطريقة في العمل مخالفة للعادة إلى حد كبير. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إسبانيا. وأوافق تماماً على وجوب احترام النظام الداخلي من جانب جميع الوفود. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل الصين، وأرجو أن توجز ما استطعت.

**السيد جي هجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على كرمكم وسماحتكم. وسأتوخى الإيجاز الشديد - ثلاث جمل. إن الصين تشعر بالقلق إزاء تعاضم الاتجاه نحو تسييس أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأغتتم هذه الفرصة للتشديد على أن الصين تؤكد أنه ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المعايير التي تحكم العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي، مثل عدم تدخل بعضها في الشؤون الداخلية لبعضها الآخر، والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التهديد باستعمال القوة. وإن الشؤون الفنزويلية يجب أن يقرها ويبت فيها الشعب الفنزويلي ولا يجوز لسواه أن يفعل ذلك. وتعارض الصين بشدة التدخل الخارجي في شؤون فنزويلا، وبخاصة التهديد بالتدخل العسكري. فتكرار

ما يحدث منذ سنوات عديدة في الشرق الأوسط لا يخدم مصالح أحد. وشكراً لكم سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الصين. هل هناك وفد آخر يرغب في التحدث؟ أعتقد أن لا أحد يريد تناول الكلمة، وبهذا نُنهي أعمالنا لهذا اليوم. وأود أن أبلغ جميع الوفود بأن الأمانة ستعمم اليوم نيابةً عني مشروع برنامج للعمل. وأرى أن ممثلة هولندا تود إثارة نقطة نظام.

**السيدة كلارينبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أنا آسفة، سعادة السفير، على أن رفعتُ علمي، لكن لا يزال لدي بيان - فقد وُضع اسمي على قائمة المتكلمين، على ما أعتقد - أنوي الإدلاءً به في أقرب فرصة، مع أننا كنا مرنين بشأن وقت وطريقة ترتيب ذلك. وهذا لا يعني أننا نكن على القائمة. ونظراً لأنني لا أظن أن بلدنا هو الوحيد في هذا الشأن، فيني أمل أن نتمكن من الاجتماع مرة أخرى هذا اليوم لاستكمال قائمة هذا اليوم. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعتذر وأشكرك على تذكيرنا، ولذلك أقترح أن نجتمع مرة أخرى في الساعة ١٥/٠٠، ما دامت بعض الوفود ترغب في مواصلة الاجتماع. أرى ممثل الصين يطلب الكلمة.

**السيد جي هجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس. نظراً لأن زميلتنا من هولندا هي الوحيدة التي تطلب الكلمة، فيني أعتقد أنه يمكننا الانتظار ومنحها الفرصة للإدلاء ببياناتها بدل الاجتماع مرة أخرى، لأن لدي العديد من الاجتماعات الأخرى، ومنها اجتماع منتدى الأمم المتحدة لإدارة الإنترنت. وأود أن أعود إلى الاجتماع، لكن يجب أيضاً أن أذهب إلى الاجتماعات الأخرى. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أنفهم ذلك، لكنني أرى ممثل فرنسا يود إثارة نقطة نظام.

**السيد فايس (فرنسا) (تكلم بالإنكليزية):** سأتوخى السرعة. وشكراً لكم سيدي الرئيس. سيسعدني كثيراً أن أستمع إلى بيان هولندا بعد ظهر هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠ مصحوباً بالترجمة الشفوية. فنحن لدينا نظام داخلي وعلينا التقيد به. وشكراً جزيلاً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل فرنسا، وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

**السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً، سيدي الرئيس. أنا أتفق مع السيد جي هجون. وأعتقد أنه ينبغي لنا تأجيل قائمة المتكلمين، إذا كان ذلك ممكناً، إلى جلسة أخرى - ليس بعد ظهر هذا اليوم بالضرورة، ولكن في الأسبوع المقبل، أو في وقت لاحق من هذا الأسبوع، عندما سنستخدم الساعات الثلاث كاملةً، لأنني أعلم، من واقع تجربتي، أننا ندفع تكاليف الترجمة الشفوية عن كتلة زمنية. فإذا اجتمعنا ساعة واحدة، فسندفع تلك التكاليف مع ذلك؛ ومن غير المسؤول من الناحية المالية أن نجتمع ١٥ دقيقة أو نصف ساعة وندفع تكاليف كتلة ثلاث ساعات من الترجمة الشفوية دون أن نستفيد منها استفادةً كاملةً. وأرى أن المنطقي أكثر، من الناحية المالية وغير المالية، مراعاة وقت الجميع وتحديد موعد جلسة أخرى في وقت لاحق من هذا الأسبوع أو من الأسبوع المقبل، عندما سنستفيد من وقتنا ووقت المترجمين الشفويين استفادةً كاملةً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** في هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الترجمة الشفوية ستكون متاحة بعد ظهر هذا اليوم.

**السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** نعم، سيدي الرئيس، أنا آسفة على المقاطعة، ولكن إذا اجتمعنا ولم يدم اجتماعنا إلا ساعة واحدة، فإننا مع ذلك ندفع - نحن الدول الأعضاء - قيمة ثلاث ساعات كاملة، كما يعلم السيد دينيكو، ولا أرى أن ذلك استخدام جيد للموارد، في حين يمكننا الاستفادة من ثلاث ساعات استفادةً كاملةً عندما نجتمع مرة أخرى في الأسبوع المقبل، أو في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أتفهم هذه النقطة، وأشكر ممثلة الولايات المتحدة. وأرى ممثل الاتحاد الروسي يرفع العلم. الكلمة لكم.

**السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** شكراً سيدي الرئيس. في هذه الحالة بالذات، أميل إلى الاتفاق مع ممثلة الولايات المتحدة، وأود أن أطرح عليكم سؤالاً، لأنكم أعلنتم قبل قليل أن الأمانة ستوزع برنامج العمل الأولي الذي أعدتموه. وفي هذه الحالة، أعتقد أن الجميع سيكون مهتماً بمعرفة متى ستقومون بذلك، فلربما أمكننا الجمع بين ذينك اللقاءين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد سبق أن حاولتُ إبلاغكم بخططي لهذا الأسبوع. وأود أن أعرض مشروع برنامج العمل هذا في الجلسة العامة المقبلة وأن أؤكد لجميع الوفود أنني أعتزم إتاحة الوقت لجميع الدول والمجموعات الإقليمية كي تقدم لي تعليقاتها على هذا المشروع سواء في اجتماع مثل هذا، رسمي أو غير رسمي، أو على نحو ثنائي؛ وأني سأبذل قصارى جهدي للاستماع إلى جميع الاقتراحات ودمجها في النص على قدر استطاعتي.

بعد قولي هذا، أعتزم عقد الجلسة العامة الأولى حول مشروع برنامج العمل هذا يوم الخميس ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في الساعة ١٤/٣٠، وذلك للحد من تداخل مواعدها مع موعد الإحاطة التنفيذية للممثل السامي ناكاميتسو في الساعة ١٦/٠٠ من اليوم نفسه. وأنوي بدء الاجتماع في شكل جلسة عامة رسمية أود أن أعرض فيها مشروع برنامج العمل المقترح، ثم أنتقل إلى جلسة عامة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لإبداء أي تعليقات أولية بطريقة غير رسمية. وبعد ذلك، ستتواصل المناقشات الرسمية بشأن المشروع في الجلسة العامة الرسمية خلال الأسبوع المقبل. هذه هي خطتي، فإذا لم يكن هناك من اعتراضات، فيمكننا استهلال جلستنا العامة، في الساعة ١٤/٣٠ من يوم الخميس، بما تبقى من هذا اليوم من طلبات تناول الكلمة. وأرى أن ممثل الصين يود أخذ الكلمة.

**السيد جي هجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، وأود فقط أن أكرر ما قاله زميلانا من الولايات المتحدة وروسيا وأن أعرب عن تأييدي لخطتكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الصين على مرونته، وإذا لم تكن هناك طلبات أخرى لتناول الكلمة، فسنجتمع يوم الخميس في الساعة ١٤/٣٠ رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.